

Distr.
GENERAL

A/44/433
2 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون

البندان ٨٠ و ١٣٩ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بالإعلام

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض شبكات الأمم المتحدة للإعلام -
إعادة تنظيم إدارة شؤون الإعلام

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شبكات الأمم المتحدة للإعلام - إعادة تنظيم إدارة شؤون الإعلام" (JIU/REP/89/5).

A/44/150

*

.../..

٨٩/١٣٩٥ ٨٩-١٨٦٧٩

تصدير

وضع هذا التقرير في ظروف تستحق في نظرنا العرض على الهيئات المعنية باتخاذ القرار في الأمم المتحدة لأن أوجه النقص الملاحظة ليست جديدة . ويلاحظ في الحالة الراهنة أن عددا من الرسائل والتلكسات المتضمنة لطلبات معلومات وايضاحات قد أرسلت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ إلى وكيلة الأمين العام لشؤون الإعلام والى مدير شبكة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية ولكنها لم يكلغا نفسها عناء الرد عليها . بيد أن المسؤولين الرئيسيين عن إدارة شؤون الإعلام وكذلك مدير مراكز الأمم المتحدة للإعلام الذين جرت زيارتهم ميدانيا قد أتاحوا للمفتش إنجاز العمل المنوط به .

كما تجدر الاشارة الى أن الاجراء المعمول به في وحدة التفتيش المشتركة والذي يقضي بإرسال تعليقات من قبل الادارات المعنية لم يتبع أيضا . وعلى الرغم من أن مشاريع التقارير قد أرسلت قبل الموعد المحدد بوقت كاف ، وأنه تم تحديد موعد أقصى إلزامي ، فإنه حتى بعد مرور ٣٥ يوما على الموعد الأقصى لم يتلق المفتش أي رد من إدارة شؤون الإعلام أو الأمانة العامة . وفي ظل هذه الظروف وضع التقرير في هذا الجو الذي لا يعكس روح تعاون حقيقية . وكل ما نرجوه هو أن تؤخذ هذه الملاحظات تماما بعين الاعتبار في المستقبل .

JIU/REP/89/5

Geneva, April 1989

استعراض شبكات الأمم المتحدة للإعلام

إعادة تنظيم إدارة شؤون الإعلام

من إعداد

ألان غوردن

وحدة التفتيش المشتركة

المحتوياتالفقرات الصفحة

٥	٨ - ١	مقدمة
٧	٣٦ - ٩	أولا - مبادئ وغايات عملية إعادة التنظيم الجارية حاليا	
٧	١٦ - ٩	ألف - الظروف والإطار	
٩	٢٤ - ١٧	باء - السوابق الأخلاقية	
١١	٢٨ - ٢٥	جيم - تعين حدود نطاق التطبيق	
١٢	٣٦ - ٣٩	DAL - تحديد أوجه القصود والأهداف	
ثانيا - ظروف وطرق تنفيذ الاصلاح			
ألف - الصعوبات الكامنة في عملية إصلاح إدارة			
١٤	٤٥ - ٣٧	شؤون الإعلام	
١٦	٥٨ - ٤٦	باء - عدم كفاية الأعمال التحضيرية	
٢٠	٦٦ - ٥٩	جيم - استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ...	
ثالثا - الاختلاط والتباينات في أنشطة التنسيق			
ألف - الوضع الفاقع لمدير شعبة الاتصال باللجان			
٢٢	٧٥ - ٦٧	والخدمات الإدارية	
باء - التداخل بين شعبة الاتصال باللجان والخدمات			
٢٤	٨٠ - ٧٦	الإدارية ومكتب العمليات البرنامجية	
٢٦	٨٩ - ٨١	جيم - تدهور الاتصال باللجان	
DAL - ضرورة إعادة تقييم دور لجنة الأمم المتحدة			
٢٨	٩٦ - ٩٠	المشتركة للإعلام	

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

٣٠	١٣٢-٩٧	رابعا - تعدد الروابط بين الترويج والانتاج الإعلامي
٣٠	١٠٤-٩٧	الف - البرمجة والترويج
٢٢	١١٢-١٠٥	باء - تفكير هيكل الأقسام المخصصة لمعالجة مواضيع محددة وإعادة تشكيله
٣٤	١٢٠-١١٣	جيم - العلاقات بدائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، وبشبكة انتاج المواد الإعلامية عملية تنفيذ مشاريع وسائل الإعلام عملية دال -
٣٦	١٣٢-١٢١	ثقيلة ومربكة
٣٩	١٠٥-١٣٣	خامسا - الازدواجية والتدخل في نشر المعلومات
٣٩	١٤٣-١٣٣	الف - تقسيم شعبة العلاقات الخارجية سابقا
٤٢	١٤٨-١٤٤	باء - إنشاء شعبة جديدة لمراكز الإعلام
٤٢	١٥٥-١٤٩	جيم - عمليات النقل وإعادة التشكيل المطلوبة
٤٥	١٩٨-١٥٦	سادسا - الولايات المتوازية وإعادة توزيع اختصاصات الإعلام
٤٥	١٦٥-١٥٦	الف - المشكلة من بدايتها
٤٨	١٧١-١٦٦	باء - ادارة شؤون الإعلام والمعلومات المتعلقة بالمواضيع ذات الاولوية
٥٠	١٨١-١٧٣	جيم - ادارة شؤون الإعلام والمعلومات المتعلقة بالمواضيع الأساسية
٥٢	١٩٣-١٨٣	DAL - الحالة الخاصة لمركز حقوق الانسان
٥٥	١٩٨-١٩٣	هاء - التمييز والتقسيم الجديد للمؤلييات ...
٥٧	٢١٨-١٩٩	استنتاجات عامة
٦٢	الوصيات

مقدمة

١ - إن الغاية من هذا التقرير هي إجراء استعراض ناقد لهياكل وشبكات الإعلام التي أقامتها الأمانة العامة للأمم المتحدة . والقصد منه هو تقييم طريقة تنظيمها وطريقة عملها ، ومركزها ودورها في نطاق المنظومة . وهو يحدد موقع التوصيات ، في ختام التقرير ، في إطار الذي شكله الولايات التي أسندتها الجمعية العامة ومقترنات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . وعلاوة على ذلك ، فهو يراعي جميع أنواع القيود التي لا بد أن تخضع لها أي إصلاح لادارة شؤون الإعلام .

٢ - في التوصيتين ١٥ و ٣٧ ، دعا فريق الخبراء إلى إجراء "استعراض شامل لمهام ادارة شؤون الإعلام وأساليب العمل فيها فضلا عن سياساتها" بغية تحديث دورها وتحسين قدرتها على تقديم المعلومات . وأقرت الجمعية العامة بقرارها ٢١٣/٤١ هذه التوصيات وأناطت بالأمانة العامة مسؤولية إجراء الاصلاح المطلوب ، الذي قررت أنه يتبع في آن ينجذب في عام ١٩٨٩ . ووفقاً لذلك حدد الأمين العام ، في تقريره المرحلتي الأول (A/42/234) ، المؤرخ في ٢٣ نيسان / أبريل ١٩٨٧ ، مبادئ إعادة التنظيم المقترنة .

٣ - وقد رأى لزاماً عليه أن يلاحظ في تقريره ذلك أن الأمم المتحدة ، التي كانت تركز حتى ذلك الوقت على الاتصال بالدول الأعضاء ، قد تجاهلت إلى حد ما طلبات الطبقة الثانية من الجمهور العالمي ، "شعوب العالم" . ودعا أيضاً إلى الاستفادة أستفادة أجدى من الجامعات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية والمصافحة ، كوسائل دعم للأمم المتحدة ومحطات إعادة بث صوتها . وأعرب عن أمله في أن يساعد الجيل الناشئ بشكل أشد فعالية "على اكتشاف ورؤيه الفوائد الملهمة" التي تتحقق عن طريق عمل الأمم المتحدة .

٤ - وعلى ضوء هذه المبادئ ، بدأ تحليل أنشطة إدارة شؤون الإعلام أثناء الربع الأول من عام ١٩٨٧ ، عندما عُين وكيل جديد للأمين العام لرئاسة الادارة . وكان من المخطط له أن يخصم النصف الأول من عام ١٩٨٧ لاستطلاع امكانيات ومحور تركيز الاصلاح المصمم على هذا النحو ، وللمسائل المتعلقة بالتنظيم الاداري واستغلال التكنولوجيا والتمويل . وفي المرحلة الثانية ، التي تقرر انجازها قبل الدورة الثانية وال الأربعين للجمعية العامة ، سينظر في مشاكل تخصيص الموارد البشرية والتكنولوجية والميزانية ووسائل تحقيق تحسن في التوزيع والاتصال . أما المرحلة الثالثة ، فكان من المقرر أن تشمل إعادة التنظيم الفعلية للادارة في نهاية عام ١٩٨٧ .

٥ - ووافق الأمين العام على إعادة تنظيم إدارة شؤون الاعلام على أن تُنفَذ اعتباراً من ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . على أنه تبين أن من المتعذر المحافظة على الجدول الزمني . في أواخر سنة ١٩٨٨ ، لم يكن الاصلاح قد نفذ إلا تنفيذاً جزئياً . وفي المراتب المتوسطة لإدارة شؤون الاعلام ، كان ينفي لعام ١٩٨٩ أن يكون سنة تقدم الادارة بخطى واسعة ، ولكن في نهاية سنة ١٩٨٨ لم يكن العمل إلا في بدايته لحل مشاكل إعادة التنظيم وإعادة التوزيع وتنسيق الخدمات خارج الادارة .

٦ - وتوالست الدراسات الأولية للمرحلة الأولى بعد الموعد الزمني المحدد لها أصلاً . وبالتالي ، تأخرت إعادة التنظيم ، التي بدأت في نفس الوقت الذي بوشر فيه بتخفيف عدد الموظفين ، وفقاً للتوصية ١٥ من توصيات فريق الخبراء . ولذلك يمكن طرح أسئلة حول ملاح إجراء مكون من عمليتين متوازيتين لهما آثار متبادلة واضحة ، مع أن كلاً منها يستجيب لدواع مختلفة . وكان ثمة خطر احتمال أن يؤدي تخفيف عدد الموظفين وتوزع الوظائف المتبقية إلى تغيير خصائص الاصلاح ، أو أن هذه الخصائص قد تحدد توزع الوظائف التي تقرر الفاؤها ، مع ما يتربّ على ذلك من خطر الإضرار بعملية إعادة التنظيم المقررة أو على الأقل عرقلتها .

٧ - وللمرة أيضاً أن يتساءل ، كما فعل ممثلو موظفي إدارة شؤون الاعلام ، عما إذا كانت الشروط التي وضعتها الجمعية العامة لتنفيذ التوصية ١٥ قد استوفيت . والقرار ٢١٢/٤٢ دعا الأمين العام إلى العمل ، بمرونة ، للحلول دون تأثير عمليات تخفيف عدد الموظفين تأثيراً ملبياً على البرامج وهيأكل الأمانة العامة ، ولكفالة توافر "أعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة في الموظفين ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التوزيع الجغرافي العادل" .

٨ - غير أنه بصرف النظر عن هذه الانتظار وأوجه القصور وحالات التأخير ، يبدو أن الإصلاح الجاري في إدارة شؤون الاعلام قد قطع شوطاً كافياً لاستخلاص بعض النتائج من تحليل مبادئه واتجاهاته البارزة ونتائجها الأولى . وهو يبدو في نفس الوقت بعيداً عن الإنجاز بما يكفي لإفساح المجال للتوصيات أن تؤثر في تنفيذه ويتيح اجراء التغييرات والتعديلات اللازمة .

أولاً - مبادئ وغايات عملية إعادة التنظيم
الجارية حالياً

الف - الظروف والإطار

٩ - إن اصلاح ادارة شؤون الاعلام يشكل فصلاً وحسب ، وإن يكن هاماً ، من فصول الإصلاح الشامل للأمانة العامة ، الذي أمرت به الجمعية العامة . على أنه يعتبر أيضاً ذروة اتجاه بعيته . والامم المتحدة ، التي هي مرآة ومنابر في آن واحد ، قد شهدت اضطرابات عنيفة بعيدة المدى في نصف قرن . وأصبح الإعلام شيئاً متغيراً على نحو متزايد وغابت معالجته حساسة بشكل متزايد ، بالنظر إلى التغيرات الشورية التي طرأت على الاتصالات الاعادية والمرئية والتقنيات الجديدة لوسائل الاتصال الجماهيري . وارتفع عدد الدول الأعضاء ارتفاعاً ملحوظاً ، وأخذت البلدان النامية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في وضع قرارات الجمعية العامة . ونتيجة ذلك ، حملت تغيرات في الأبعاد والتوجه كان لها أثر بالغ على نشر وادارة المعلومات العامة في الأمم المتحدة .

١٠ - وفي السنوات الأخيرة ، وعلى الأقل حتى التغيير الجارف الذي حدث عام ١٩٨٨ ، ترددت صورة الأمم المتحدة نوعاً ما . وهناك دراسة أعدتها في عام ١٩٨٣ لجنة الإعلام المشتركة للأمم المتحدة ، تقدم - وإن تقادم العهد بها - تحليلها مفيدة لهذا التردد . وهي تبرز عدم علم بوجود مؤسسات الأمم المتحدة ، وجهلاً صارخاً بولاياتها ومجالات اختصاصها وأهدافها . وهي تؤكد عدم ملاءمة وعدم اتساق ما صدر أو كان ينبغي أن يصدر من ردود على النقد ، ومساوئ تعدد جماهير المخاطبين والجهات المستهدفة والخلط بينهم . وهي تبرز عدم التوازن في تدفقات المعلومات على الصعيد العالمي والمخاطر التي ينطوي عليها تحكم قلة من البلدان الصناعية بشبكة اعلامية مفرطة القوة .

١١ - وقد أظهرت دراسات استقصائية أحدث عهداً أن ما يوجد من عدم اهتمام بالأمم المتحدة أكثر مما يوجد من عداء لها ، وأن عملها يعتبر على وجه الإجمال مفيدة . على أنه ظهر في مجموعة من البلدان على الأقل ، صفيرة ولكنها ذات نفوذ ، إعراض تدريجي من الرأي العام . ولا تزال أخطاء تتصل بدور الأمم المتحدة ، والتضليل الإعلامي في بعض الحالات ، والشك الأقرب إلى عدم التصديق منه إلى النقد علة العديد من المواقف والأنشطة . وبذا نرى أن من الضروري إجراء الاصلاح المتعلق بإدارة شؤون الإعلام ، لأن الأمم المتحدة إذا كانت غير مسموعة الصوت فلن تحظى بالمساندة ، ولتكن يسمع صوتها ، يجب أولاً أن يستمع إليها .

١٢ - وأزمة الثقة بالاًم الممتدة لا ترتبط بتردي صورتها وحسب ، بل تعود أيضاً إلى
الضالة النسبية لمواردها المالية ، وتزايد افتقارها إلى الموارد البشرية ، وعدم
كفاية وعدم ملائمة أسلوبها ووسائلها وتقنياتها . وقد لازم تردي الصورة أزمة في
الرسالة سببها تقادم العهد بها ، وعدم كفاية مقدرة ومؤهلات الذي جعلوا مسؤولين عن
صياغتها ، وصعوبة الاستجابة بوسائل مخففة لاحتياجات أكثر عدداً وتنوعاً .

١٣ - فعل مدى العقود القليلة الماضية ، تناقصت باطراد نسبة النفقات المخصصة
داخل الامم المتحدة لشؤون الإعلام لبرامج متنامية باستمرار . وفي ٤٠ عاماً ، انخفضت
ميزانية إدارة شؤون الإعلام من ١٢٧ في المائة إلى ٥٢ في المائة من إجمالي ميزانية
الامم المتحدة ، مع أنه بات من الضروري الآن تلبية طلبات ١٥٩ دولة عضواً واستخدام
اثنتي عشرة لغة أو ما يقارب ، والتتصدي لعدد من الطلبات تضاعف عشرة أمثال . وليس
من الضروري أن نضيف أن الأزمة المالية التي ابتليت بها المنظومة ، ككل ، أدت بصورة
حتمية إلى الشعور شعوراً أعمق بهذا الافتقار المزمن إلى الموارد .

١٤ - واستقلال هذه الموارد الشحيحة فعلاً لم يكن دوماً متيناً . ولم تذر سياسات
التوظيف وإعادة التدريب والتطوير الوظيفي بشكل مناسب ، باحتياجات متغيرة إلى
التخصص والخبرة اللازمين لشؤون الإعلام . وكثيراً ما وجد كبار موظفي إدارة شؤون الإعلام
أنفسهم عاجزين عن استخدام الرشيد لتقنيولوجيات الاتصال الجديدة ، التي لم يعهد
التدريب الإداري موظفيهم لها الإعداد المناسب .

١٥ - وعلاوة على ذلك ، انقضت مدة أطول مما ينبغي دون إجراء دراسة متعمقة لتحديد
الأهداف ، والجماهير المستهدفة ، وـ "محطات التوصيل" ، وإجراءات التغذية المرتدة ،
وآثار ونتائج المعلومات التي تقوم بنشرها إدارة شؤون الإعلام . والآن ، في سبيل
تعزيز عمل الامم المتحدة وتمكنها من الاضطلاع بدورها الحفاز المضاعف بصورة شاملة ،
لابد لشؤون الإعلام بمحو الصور المعادة المتكررة التي تعرف مكانتها
للخطر ، مع تحليه في نفس الوقت بقابلية أكبر على أن يقرأ ويُسمع ، وبالتالي ،
بقدرة أكبر على تعبيء الرأي العام .

١٦ - وفي هذا السياق ، تتسم الحاجة إلى تجديد إدارة شؤون الإعلام بطابع العجلة
القصوى . فالاًم الممتدة هي في آن واحد منظومة مؤسسة كبيرة التعقيد ومنظمة تبدو
في غاية البعد ، إلَّم نقل في غاية التجريد . والولايات التي تتطلع بها واسعة
النطاق جداً وعامة جداً . ومع أن مهامها رهيبة في صوبتها ، فلم تكن نتائجها ، بأية
حال ، مشهودة تلتفت النظر ، والواقع أن اتسامها بالتكلتم والسرية قد جعلها أبعد
مدى ، ولكن ، مهما كان دورها ومسؤولياتها من أهمية ، فإن الامم المتحدة ليست

حكومة فوق حكومات دولها الأعضاء . وسلطتها الوحيدة هي قوتها على الاقناع ، ولذا ، فإن إدارة شؤون الإعلام تمثل ملاحتها الاستراتيجي وأقرب وسيلة لها لتبليغ رسالتها .

باء - السوابق الاصلاحية

١٧ - منذ إنشاء إدارة شؤون الإعلام ، تعرّض شكلها لتغييرات متكررة إلى حد ما . وفي الأصل ، كان هيكلها مطابقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية التقنية المعنية بالاعلام ، التي وضعت بناءً على قرار للجمعية العامة مؤرخ في ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٦ . وتحت إشراف أمين عام مساعد ، اشتغلت إدارة شؤون الإعلام التي صُمِّمت وأنشئت بوصفها أحدى الشعب الرئيسية الشماني في الأمانة العامة ، على خمسة مكاتب (الصحافة والمنشورات ، والإذاعة ، والأفلام والرسوم ، والمكتبة ، والخدمات الخاتمة) . وصدرت إليها التعليمات بأن "تعزز إلى أقصى حد ممكن الفهم المستنير لأعمال الأمم المتحدة ومقاصدها بين شعوب العالم" .

١٨ - لاحظت اللجنة الاستشارية التقنية المعنية بالاعلام ، في الفقرة ٧ من توصياتها ، أنه يبدي أن وظائف إدارة شؤون الإعلام تقع "بصورة طبيعية" في فئات وسائل الإعلام المستخدمة . ولم تحدث تغييرات هامة في هذا الهيكل حتى عام ١٩٥٥ ، عندما جرى تعيين وكيل للأمين العام رئيساً للادارة وانشئت وظيفة نائب وكيل للعام على أساس تجربتي لمدة ستين . واستمر توزيع المهام على حسب أنواع وسائل الإعلام . بيد أنه في الفترة بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٨ ، أعيد تنظيم الادارة إلى حد ما وأصبحت تضم ثلاثة شعب (العلاقات الخارجية ، والصحافة والمنشورات ، والخدمات الإذاعية والمرئية) .

١٩ - وفي عام ١٩٦٨ ، وفي نفس الوقت الذي ظهر فيه الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ١٣٥٧ (د - ٤٥) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٦٨ ، تدعيم القدرة الاعلامية لإدارة شؤون الإعلام فيما يتعلق بالتنمية . وأقرت الجمعية العامة هذا القرار وأذنت بذلك بإنشاء مركز الإعلام الاقتصادي والاجتماعي^(١) الذي قُصد به أداء مهام موضوعية معينة والقيام بدور تنسيقي مع الوكالات المتخصصة ومراكز الأمم المتحدة . وبعد ذلك أصبح يقوم بمهام الأمانة للجنة الإعلام المشتركة للأمم المتحدة .

(١) أنشئ المركز في النهاية بموجب التعديل 22 ST/SGB/131/Amend. أصدره الأمين العام في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٠ .

٢٠ - وبينما أعادت الجمعية العامة تأكيد الولايات والمبادئ التي وضعها قرار التأسيس المؤرخ في ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٦ والقرار ٥٩٥ المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٥٣ ، اعتمدت ، في عام ١٩٧١ ، النتائج التي انتهت إليها تقرير للأمين العام بشأن سياسة وأنشطة إدارة شؤون الإعلام ، وهو تقرير وجه الإدارة في اتجاه وظيفي بمذكرة أكبر . وتحول مركز الإعلام الاقتصادي والاجتماعي إلى شعبة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي ، وأنشئت وحدة تخطيط وبرمجة وتقدير وشكلت تحت رعاية المنسق أفرقة عمل موضوعية .

٢١ - وقبيل عمل ١٩٨٧ ، وعلى نحو يأخذ بالضرورات العملية أكثر مما يأخذ بالمنطق ، اشتملت إدارة شؤون الإعلام ، تحت إشراف وكيل للأمين العام ، على شعبتين متخصصتين ، تحدثتا على أساس أنواع وسائل الإعلام المستخدمة (الصحافة والمنشورات ، والخدمات الأذاعية والمرئية) وشعبتين وظيفيتين (شعبة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي وشعبة العلاقات الخارجية) . وكانت مراكز الأمم المتحدة للإعلام تتبع شعبة العلاقات الخارجية ، في حين كان "المكتب التنفيذي" ، ووحدة التخطيط والبرمجة والتقدير ، وأمانة لجنة الإعلام المشتركة للأمم المتحدة تتبع وكيل الأمين العام مباشرة عن طريق شعبة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي .

٢٢ - وعلى الرغم من أن هذا الهيكل أصبح عتيقاً ومعيباً ، فإنه لم يكن يتسم بنواحي نقى فحسب ، فمن المعترض به أنه لم يكن من المناسب وضع شعبة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي في الخريطة التنظيمية ، بالنظر إلى أنها كانت تشكل في حد ذاتها نموذجاً مصرياً لإدارة شؤون الإعلام وكثيراً ما كانت تجد بينها وبين شعبتي الصحافة والمنشورات ، والخدمات الأذاعية والمرئية تداخلاً وتنافساً . وبالمثل ، لم يكن تكاثر الولايات يؤدي إلى توزيع ملائم للموارد والمسؤولين عن تنفيذ تلك الولايات . وبassistance في ظهور عدد كبير جداً من الخلايا المستقلة بدرجات متفاوتة ومن البرامج القليمية ، مال ، بصورة ليس عليها قدر كافٍ من السيطرة ، إلى اضعاف الطابع المتعدد للأطراف أساساً للرسالة التي ينبغي أن تنقلها الأمم المتحدة .

٢٣ - والهيكل الذي كان محكماً عليه حتى بالرزاول كان مع ذلك متفقاً مع منطق معين . فقد كانت المسؤوليات والوظائف موزعة فيما بين الشعب التقنية وفقاً للمعيار البسيط المتمثل في التفرقة بين وسائل الإعلام وما يترتب على ذلك من تفرقة بين المهارات . ولم تحل التفرقة بين الأنشطة دون قيام تعاون بين الدوائر ، فنتائج أحدهما يفيد الأخرى . وإذا اقتضى احتفال أو مؤتمر أو حملة خاصة مثل هذا التعاون ، أمكن تحقيق التنسيق اللازم عن طريق إنشاء فرق عمل بمدة مؤقتة .

٢٤ - ولم يكن تشغيل النظام يخلو من معوقات ، وكانت كفأته عادية جدا . ومع ذلك ، لا يمكن انكار بعض خواصه : البساطة النسبية لخريطة التنظيمية ، وعدم وجود أي غموض في توزيع المسؤوليات بين الشعب داخل الادارة ، والطابع الواحد لشبكة العلاقات الخارجية التابعة لها ، وتبعة "المكتب التنفيذي" المباشرة لوكيل الامين العام المسؤول عن ادارة شؤون الاعلام .

جيم - تعيين حدود نطاق التطبيق

٢٥ - يشهد تتبع حالات التجزئة والتغيير داخل ادارة شؤون الاعلام ، وما الاصلاح الذي بدأ منذ عام ١٩٨٧ إلا أقرب الأمثلة عهدا ، على وجود اهتمام مشروع للتحسين وعلى وجود عدم استقرار لا شك فيه ، وفي بعض الأحيان ، مسار غير ثابت إلى حد ما . بيد أن الاصلاح الحالي أشمل وأبعد مدى في أهدافه . ويقصد به زيادة كفاءة وفعالية الخدمات ، وترشيد الخريطة التنظيمية والادارة ، وزيادة الاستخدام المثمر للموظفين والتقنيات وقدرات الميزانية ، مما يستلزم التحسين دون طلب مزيد من الموارد . ولا يؤدي الاصلاح إلى تعديل ترتيب الأولويات السياسية التي حددتها الجمعية العامة . وهو لا يعني إلا بتنظيم الادارة ، دون أن يمتد إلى جوهر برامجها أو استمرار وجود ولاياتها العامة والخاصة .

٢٦ - ولم يتغير الهدف الرئيسي لالنشطة الاعلامية للأمم المتحدة وهو تمكين "شعوب العالم" ، عن طريق الاعلام ، من فهم عمل الأمم المتحدة ومثلها ومقاصدها . ولا يزال برنامج العمل المنقح لفترة السنين يستند إلى الميثاق والخطة المتوصطة الأجل ، ولكنه يستند أيضا ، علاوة على القرار ١٣ الصادر في عام ١٩٤٦ والقرار ٥٩٥ الصادر في عام ١٩٥٢ ، إلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة (١٣٣٥ (١٣-١) ، ١٤٠٥ (١٤-١) ، ٢٨٩٧ (١٤-٢) ، ٣٥٣٥ (٢٠-١) ، ١٥/٣٣ ، ١٨٣/٣٤ ، ٢٠١/٣٥ ، ٦٨/٤١ ، ١٦٤/٤٠ ، ١٦٢/٤٢ ، ١٤٩/٣٦ ، ٩٤/٣٧ ، ٨٢/٣٨ ، ٨٨/٣٩ ، و ٦٨/٤٢) .

٢٧ - والاصلاح ، الذي يجري تنفيذه ضمن اطار البرامج والولايات الجارية ، يمس أساسا تنظيم الخدمات المركزية لادارة شؤون الاعلام . وعلى الرغم من أنه يشمل مجمل إعادة توزيع مراكز الاعلام وإعادة تنظيمها على الصعيد الاقليمي ، فإنه يترك جانبًا ، أو يؤجل على الأقل ، إعادة تشكيل هيكلها . ولذا فإنه من وجهة النظر هذه تُعنَى مراكز الاعلام بصورة غير مباشرة فقط لأن تتعزز في المقر وظائف التوجيه والرقابة التي تركت الان في شعبة جديدة لمراكز الاعلام ، أصبحت مسؤولة عنها .

٢٨ - ويقصر نطاق تطبيق الاصلاح على ادارة شؤون الاعلام ، فإنه لا يمكن القول بأنه يتمش مع الفقرة ٢ من التوصية ٣٧ لفريق الخبراء . وقد لوحظ أن عدة ادارات ومكاتب داخل الامانة العامة كانت تقوم في أحيان كثيرة بأنشطة اعلامية معينة . وبناء عليه ، فقد طلب توحيدها "الى الحد الممكن" داخل ادارة شؤون الاعلام . وهذه التوصية تشير مشاكل سياسية وادارية حساسة سيجري تناولها فيما بعد . وكونها لم تنفذ يلقي قدرا من الشك على قيمة اصلاح محکوم عليه بعدم تجاوز حدود معينة .

دال - تحديد أوجه القصور والأهداف

٢٩ - إن قائمة نقاط ضعف وأوجه قصور الجهاز الاداري الذي استخدمته ادارة شؤون الاعلام منذ عام ١٩٤٦ لا تقدم حلّاً بديلاً ، ولكنها توفر بالفعل وسيلة لتحديد المسؤوليات ، والتمييز بين العيوب الرئيسية وأوجه النقص الاقل شأنًا وتحديد المجالات التي يجب أن تبدل فيها الجهد الرئيسي .

٣٠ - وادارة شؤون الاعلام لا تفصل نفسها عن أمانة عامة تشكل هي جزءاً لا يتجزأ منها . وعلى الرغم من أن حقن جرعة معينة من الحركة الفنية في شؤون وسائل الاعلام قد يبدو ضرورياً ، مع ذلك ، فإنه سيظل من الضروري الفصل بين احتياجات الانتاجية وقواعد ادارة شؤون الموظفين ، التي لا تزال هي قواعد الخدمة العامة التي تقدمها منظمة دولية . وبين هذه التدابير وهذه القيود ، يبدو أن اختلال التوازن قد بلغ نقطة اللاعودة ، فكثيراً جداً ما طوى النسيان طلبات تحقيق الكفاءة ، ونتيجة لذلك بدت الحاجة إلى الاصلاح الموسى به أشد الحاجاً .

٣١ - وأصبح نظام ادارة شؤون الاعلام وهيكلها يؤديان بصورة متناقمة إلى تنفيذ الانشطة التي كان يجري بصورة صحيحة تخطيطها وفقاً للأهداف الواضحة والمحددة بدقة والتتأكد من مطابقتها لها . ومضاعفة وتمكين الأهداف وسط أولويات كثيرة أكثر من اللازم خلق بالتالي القيمة التي كان ينبعى تعليقها على آثار العمليات وأدى إلى تناقض الاهتمام بائي التزام بتحقيق نتيجة . ولم يستند تحديد وتنسيق الانشطة إلى أية استراتيجية اعلامية .

٣٢ - ويضاف إلى هذا التفكك الاستخدام غير المرجح وغير الكفء لتقنيات وسائل الاعلام . وعلى الرغم من أن التلفزيون ، الذي يستخدم منذ عهد قريب جداً ، قد لجأ إلى التقنيات الحديثة ، لا يزال يغلب على محطات اذاعات الامم المتحدة الطابع الذي كانت تتسم به منذ ٣٠ سنة ، وتزايد تخلف ممارساتها وأسلوب عملياتها عن البيئة المعاصرة . وقد أدى تشتت المنشورات والمعلومات في جميع أنحاء الادارة إلى استحاللة

التعبير عن الآراء مع المحافظة في الوقت ذاته على ترابط الرسالة . وأخيرا ، أدى ببرامج الاعلام غير المستوحاة الى استحالة استخدام كامل مجموعة وسائل الاعلام وقنوات التوزيع المتاحة استخداما تماما .

٣٣ - ومن أوجه القصور أيضا الغوض والازدواجية والتأخير وهو ما أدى الى عدم تنسيق توزيع الوثائق والمواد الاعلامية المختلفة . وكانت هناك حالات نقص في عمليات التوقع فيما يتعلق بجمهور المستمعين والاهداف ، وأوجه قصور في الرؤية ، وهدر للوقت والطاقة نتيجة للجهل المشترك لتجزئة تقنيات وسائل الاعلام وتجزئة الخدمات . وفوق ذلك كله ، كانت تدفقات المعلومات الداخلية داخل ادارة شؤون الاعلام ذاتها بعيدة عن المرونة .

٣٤ - إن الفرض من الاصلاح الجاري حاليا هو وضع منطق جديد . فبدلا من إنشاء تنظيم قائم على الوسيطة الاعلامية والوسيلة ، تتوجه النية الى ايلاء الاولوية للاثر والنتيجة ، والاستخدام المتعدد والمتكاثر لتقنيات الاتصالات ، وتحسين الرسالة وخلق صورة جيدة . والاهداف التي يرمي اليها هذا الاصلاح هي : اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من التنسيق فيما يتعلق بتنفيذ الولايات ، وتحسين نوعية الانتاج ، والانتظام وسرعة النشر ، وتقبل الرأي العام ، واجراء تقييم أكثر دقة للتغيرات وللتغذية المرتدة .

٣٥ - فالاصلاح يشتمل اذن على إعادة تشكيل الهيكل والترتيبات التنظيمية لإدارة شؤون الاعلام . وينعكس هذا الاصلاح في حل وحدة التخطيط والبرمجة والتقييم وإلغاء ثلاث شعب لوسائل الاعلام وشبكة العلاقات الخارجية وشبكة الاعلام الاقتصادي والاجتماعي . وكثيرا ما تصل التغييرات الى اجراء تعديلات جديدة وتنقلات ، واجراء تقسيمات فرعية او عمليات دمج . ولادارة شؤون الاعلام ، على النحو الذي أعيد تنظيمها فيه في عام ١٩٨٧ ، هيكل تشكل هيكل تنظيميا جديدا وذلك ضمن الاطار الذي لا يتغير للأمانة العامة وتحت سلطة وكيل الأمين العام لشؤون الاعلام .

٣٦ - وهذا الهيكل التنظيمي الذي لم يخضع ، منذ بدء العمل به ، إلا لتعديلات طفيفة ، يشمل التجديدات التالية :

(١) أصبح مكتب المتحدث باسم الأمين العام وحدة ذات اختصاص أوسع نطاقا ، تتصل مباشرة بوكيل الأمين العام ورئيس الادارة . وتعرف هذه الوحدة باسم "دائرة وسائل الاعلام التنفيذية" .

(ب) تم توحيد "المكتب التنفيذي" (الذي فصل عن مكتب وكيل الأمين العام) ، وخدمات الادارة والمالية والتقييم ، وأمانة اللجنة في شعبة للاتصال باللجان والخدمات الادارية .

(ج) إنشاء مكتب للعمليات البرنامجية يتولى مسؤولية الارشاد على عمليات دائرة جديدة (الاتصالات وادارة المشاريع) وشعبتين جديدتين (انتاج المواد الاعلامية والتوزيع) وذلك تحت سلطة منسق .

(د) إنشاء دائرة للاتصالات وادارة المشاريع تتولى مسؤولية البرمجة وتخطيط الاتصالات من حيث الموضع .

(ه) إنشاء شعبة لانتاج المواد الاعلامية تشمل خدمات التغطية الاخبارية ، والمنشورات ، والاذاعة ، والتلفزيون ، والاعداد اللغوي .

(و) تقسيم شعبة العلاقات الخارجية السابقة ، مع إنشاء شعبة للتوزيع بحيث تتبع مكتب العمليات البرنامجية ، وإنشاء شعبة مراكز الامم المتحدة للاعلام بحيث تخضع لسلطة وكيل الأمين العام مباشرة (وليس عن طريق مكتب العمليات البرنامجية) وتتولى مسؤولية إعادة تنشيط شبكة مراكز الامم المتحدة للاعلام من خلال الترشيد .

ثانيا - ظروف وطرق تنفيذ الاصلاح

الف - الصعوبات الكامنة في عملية اصلاح ادارة شؤون الاعلام

٣٧ - تكتنف القيام بأي اصلاح لادارة شؤون الاعلام صعوبات لا يمكن التغلب عليها عن طريق خفض الهياكل أو ترشيد الهيكل التنظيمي . وإن لم تكن هذه الصعوبات تتبّع من حالات الغموض ، فإنها تتبّع على الأقل من التفسيرات الفضفاضة أو التقبيدية التي يمكن أن تُعطى للقرار المؤسّس المؤرخ في ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٦ والتوصيات اللاحقة فيما يتعلق بادارة شؤون الاعلام .

٣٨ - وقد أبلفت ادارة شؤون الاعلام بعدم ممارسة "الدعائية" . كذلك طلب منها ، "مبادرة من تلقاء ذاتها" ، الاضطلاع بأنشطة من شأنها أن تكمل خدمات الوكالات القائمة ، "بقدر ما تصر هذه الوكالات عن الوفاء بالغرض المحدد" (التوصية ٢) ، وطلب منها "العمل بنشاط على مساعدة وتشجيع" خدمات الاعلام الوطنية ، والمؤسسات

التعليمية والمنظمات الوطنية الأخرى المهمة بنشر المعلومات عن الأمم المتحدة
.(التوصية ٢١)

٣٩ - ولم تحدد الجمعية العامة أطلاقاً من أي ناحية يمكن لأنشطة اعلامية إيجابية أن تنحرف وتصبح "دعائية" وكيفية حدوث ذلك . وقد تركت الأمر للأمانة العامة لتحديد هذه النقطة . على أنها في القرار ١١٥/٣٣ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، قررت إنشاء لجنة تتتألف من الدول الأعضاء لاستعراض السياسات والأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة وتقديم تقرير إليها بشأن هذا الموضوع . وفي الفرع ١ من القرار ١٨٢/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، مددت ولاية تلك اللجنة ، التي أصبحت تعرف باسم "لجنة الإعلام" . وطلبت من اللجنة "أن تقييم وتتابع ما تبذله منظمة الأمم المتحدة من جهود وما تحقق من تقدم في ميدان الإعلام" .

٤٠ - وهكذا فإن المشكلة لم تحل ، إلا أن السبب الداعي إلى نقاشها قد تغير . وفي الواقع ، من المستحيل التمييز بين المعلومات المحايدة والمعلومات الموضوعية ، أو تحديد وجهة النظر التي يجب تأييدها لتعريف معلومات معينة بأنها "إيجابية" . وقد تبين أن الاختلافات بين الوفود داخل لجنة الإعلام كانت كبيرة إلى حد أصبح فيه من الصعب للغاية الاتفاق بشأن التوجيهات التي ينبغي اعطاؤها للجنة شؤون الإعلام . وقد اضطرت اللجنة لذلك إلى التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة ، وهو مسلك لم ي عمل على تسهيل عملها الاعتيادي اليومي أو وضع سياسة إعلامية منتظمة ومتجانسة .

٤١ - ووفقاً لوجهة النظر التقليدية فيما يتعلق بالدور الذي ستكلف به إدارة شؤون الإعلام ينبغي للجنة أن تكون في المقام الأول بمثابة وسيلة توصيل . وفي رأي ممثلي البلدان الصناعية ، وهي البلدان الرئيسية المؤيدة لهذه السياسة ، ينبغي لإدارة شؤون الإعلام تزويد الصحافة بدعم في مجال السوقيات وببيانات صحفية في شكل تسعينات قصيرة للأحداث . وعليها أن تعمل في نفس الظروف المتسمة بالحياد تقريباً والتي تعمل فيها الوكالات الدولية للأنباء في العالم الغربي . وسيكون دورها هو دور محطة للتوصيل ، وهيكل داعم ، والى حد ما ، جريدة رسمية تابعة للأمم المتحدة .

٤٢ - ووفقاً للرأي القائل بتوسيع نطاق اختصاص إدارة شؤون الإعلام ، والذي أعربت عنه بشكل رئيسي البلدان النامية ، على الإدارة أن تتجه عن معالجة المعلومات التي تتلقاها وتوزعها . فعليها ، كجهة مذيعة ومنتجة ، أن تقوم ، على مسؤوليتها ، بإعداد وتوفير المعلومات التي متشر ، ولا سيما المعلومات المتعلقة بأشد المسائل حساسية . فعليها اذن أن تقتصر على توفير التعاون التقني أو الدعم في مجال

السوقيات . وعليها أن تعمل لموازنة الاختلالات وأوجه عدم المساواة بين الشمال والجنوب التي يتسم بها نظام المعلومات الدولي . وعليها أن تضطلع بدور قيادي في تعزيز "النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال" .

٤٣ - وفي السنوات الأخيرة ، أبىت الجمعية العامة ، في قراراتها ، الرأي القائل بتوسيع نطاق دور ادارة شؤون الاعلام التي أنسد إليها عدد متزايد من الولايات الموضوعية . ففي مجال الاعلام ، طلب اليها احترام الأولويات السياسية واختيار الاخبار والواقع والبرامج وفقاً لذلك . وطلب اليها أيضاً تعزيز تعاونها مع مجتمع وكالات انباء بلدان عدم الانحياز ، لتساهم بشكل أكثر نشاطاً في تدريب صحفيي العالم الثالث لازالة "الاستعمار" الاعلامي وفقاً لمبادئ النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ، من أجل أن تحصل "أقل البلدان حصولاً على المعلومات" ومؤسساتها التعليمية والاعلامية على فائدة أكبر .

٤٤ - على أن بعض الولايات الموضوعية التي اعتمدت بأغلبية كبيرة في الجمعية العامة لم تحظ بدعم البلدان الصناعية الاعضاء في المنظمة ، التي تفتقر فيها إلى "أغلبية سياسية" ولكنها تملّك "أغلبية مالية" . واحتراماً لرغبات أحدى الفئتين ومراعاة لمشاعر الفئة الأخرى ، كانت ادارة شؤون الاعلام تضرر كثيراً إلى أن تدعى للقرارات والولايات دون أن تنشط أكثر مما يجب فيما يتعلق ب مهمتها بفعالية .

٤٥ - وادارة شؤون الاعلام ، فيما تقوم به من صياغة لرسالتها وتشكيل لصورة الأمم المتحدة ، وهو ما يطلب منها تقديمها ، غير قادرة اذن على تجنب الطلبات المتناقضة للدول الأعضاء ، ولهذا السبب ، فضلت الجمعية العامة كثيراً عدم فرض ارادتها على ادارة شؤون الاعلام وصحت الى تجنب هذه المشكلة عن طريق إنشاء أجهزة داخل الأمانة العامة ، أو الى جانبها ، ترى الأمانة العامة أنها قادرة بشكل أفضل على تنفيذ ولاياتها التي كانت ضمن اختصاص ادارة شؤون الاعلام . وعند هذا الحد ، فإن اجراء أي اصلاح في هيكل ادارة شؤون الاعلام يتناقض مع حدودها وبيدهن ، في الوقت ذاته ، على الحاجة الى القيام بهذا الاصلاح ، اذ لا يمكن فصلها عن الاستعراض المتعلق بمجموعة من الأجهزة المماثلة المخولة سلطات ومسؤوليات مشابهة في مجال الاعلام .

باء - عدم كفاية الاعمال التحضيرية

٤٦ - كانت الوثائق الوحيدة التي درسها فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، فيما يبدو ، قبل أن يقدم توصيته باجراء اصلاح في ادارة شؤون الاعلام هي ملاحظات قدمتها ادارة شؤون الاعلام ذاتها ورسائل أرسلتها عدد قليل من ممثلي الدول الاعضاء مقدمين آراءهم الشخصية بشأن هذا الموضوع . وكانت الملاحظات سرداً للنجاحات

أكثر مما كانت نقدا ذاتيا ، وأعرب الرسائل عن آراء مثيرة للاهتمام الى حد ما ، إلا أنها كانت على أي حال ، متباعدة . وعلاوة على ذلك فإن الأمين العام ، عندما تحدث أمام فريق الخبراء في ٢٣ حزيران /يونيه ١٩٨٦ ، تناول بایجاز شديد ادارة شؤون الاعلام . ولكي يوضح بفعالية أكبر ما تمر به ادارة شؤون الاعلام من حالة شديدة الحرج ، أشار الى ضرورة تحديد ما اذا كان كل من ولايتها وهيكلها لا يزالان صالحين في الوقت الحاضر . كما أشار الى أنه ربما كان ينبغي إعادة النظر في مسألة عدم التناسب بين نفقات الموظفين ونفقات البرامج .

٤٧ - أسفت مداولات فريق الخبراء عن نتيجة مفاجئة مؤداتها أن الاصلاح ملح بقدر ما أن سوء النظام واضح . ورغبة في تخفيض حجم ادارة شؤون الاعلام وميزانيتها ، طالب ممثلو البلدان الصناعية باقتصاد شديد في الانفاق على مراكز اعلام الأمم المتحدة واجراء خفض في عدد هذه المراكز . وأعرب ممثلو بلدان حركة عدم الانحياز عن شكوكا هم من اختيار ادارة شؤون الاعلام وحدها لهذه المعاملة الاستثنائية في حين أن أجهزة أخرى في الامانة العامة مستثنأة من أي نوع من أنواع النقد . وأسفر هذا التبادل بين الآراء المتوازنة عن صدور التوصية ٣٧ ، التي تميزت باعتدال عباراتها والحرص على تحديد مقتراحاتها ، وعن تأجيل المسألة الرئيسية الى حين اجراء بحوث ودراسات في وقت لاحق .

٤٨ - وعلاوة على توصيات فريق الخبراء ، كما تتعکي في القرار ٢١٢/٤١ ، يبدو أن العمل التحضيري من أجل الاصلاح لم يكن متاما بالقدر المطلوب . ولا يبدو أن التشاور الضروري مع موظفي ادارة شؤون الاعلام قد أسف عن نجاح . والشيء الناشر بوضوح هو الوثائق الازمة لفهم أمل الاصلاح والخيارات التي حددت وضع الخريطة التنظيمية الجديدة وإعادة تنظيم الهيئات .

٤٩ - ولا يبدو أنه قد قدمت في عام ١٩٨٧ خطة لإدارة شؤون الاعلام عن إعادة التنظيم الى لجنة البرنامج والتنسيق أو الى لجنة الاعلام . وقد طالبت التوصية ٣٧ بضرورة اجراء "استعراض شامل" لمهام ادارة شؤون الاعلام وأساليب العمل فيها وسياساتهما . وهذا الاستعراض ، الذي كان يقصد منه تعزيز قدرة هذه الادارة الى أقصى حد ممكن ، كان لا بد ، منطقيا ، أن يسبق إعادة التنظيم المقترن . ومع ذلك ، لم يحدث هذا ، ولم يرد في أي تقرير أن الاستعراض كانت له أهمية عملية . وفي الظاهر ، اقتصرت الرئيسة الجديدة لإدارة شؤون الاعلام على ابقاء الأمين العام على علم ، شفويًا ، بالتقدم المحرز في عملية الاصلاح . ويبدو أن الأمين العام قد اعتمد على عدد من الموظفين القداميين بادارة الميزانية والشؤون الادارية للقيام بالتسويات التفصيلية الازمة .

٥٠ - ومع ذلك ، وبعد بحث طويل وعن طريق الحظ وحده (من خلال معرفة شخصية) ، تمكن المفتى من الحصول على تقرير لأحد المستشارين الخارجيين كان قد طلب إليه تحليل واستعراض أسلوب العمل في الأقسام الأربع لإدارة شؤون الإعلام طبقاً لوجودها في إطار تشكيل عام ١٩٧٦ . ويحلل هذا التقرير المختصر أوجه القصور في النظام المطلوب استبداله ، ويتوفر في كثير من المجالات أفكاراً متقددة وحلولاً ابداعية ، لكنه لا يمكن أن يعتبر بائي حال من الاحوال "استعراض شامل" في إطار المعنى الوارد في التوصية ٣٧ .

٥١ - ويبدو أن الوثيقة المكتوبة الوحيدة ذات الطابع الرسمي والتي يمكن تحديدها هي "خطة إعادة تنشيط إدارة شؤون الإعلام" . وقد أصبح هذا النص ، الذي قدم إلى موظفي إدارة شؤون الإعلام في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، بموجب قرار من الأمين العام ، هو الميثاق الجديد لإدارة شؤون الإعلام (دليل التنظيم ، ST/SGB/Organization/DPI ، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ - نشرة الأمين العام ٢٧-٢٧٤٩٩) . ولكن هذه الخطة أقرب في طابعها إلى ورقة عمل للاستعمال الداخلي ، أو نشرة دعاية للمبيعات ، أو كراسة إعلانات - وإن كانت جيدة الاتساع - منها إلى تقرير موشق ومفصل . ويبدو مع ذلك أنه ينبغي اعتبار "موجز الاستنتاجات" الوارد بالخطة بديلاً لـ "الاستعراض الشامل" المذكور في التوصية ٣٧ .

٥٢ - ومن المفترض أن توجز خطة إعادة التنشيط نتائج استعراض الهياكل التي يجب إعادة صياغتها ، وابراز العناصر الرئيسية للإصلاح وايضاح آثاره على الموظفين في هذا الصدد . وعلى سبيل التقديمة ، لكن دون تقديم أبسط اشارة تبريرية لوثيقة مكتوبة ، يبين رسم بياني أنه تم اجراء "استعراض شامل" لإدارة شؤون الإعلام ، وأنه قد نفذت استراتيجية تنظيمية .

٥٣ - وذكر أيضاً أن المناقشات التي دارت بين الأفرقة ، والمقابلات التي أجريت مع الأفراد ، والدرamas الامتصاصية التي تستند إلى الوثائق ، قد مكنت من اجراء "تحليل شامل" . ويلاحظ أن العملية تباططت بسبب الموافقة المطلوبة على مختلف مستويات التدرج الوظيفي بالأمانة العامة (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية ، الأمين العام المساعد (مكتب شؤون التخطيط والميزانية والمالية) ، الأمين العام المساعد (مكتب إدارة الموارد البشرية)) .

٥٤ - ويتميز "موجز الاستنتاجات" بذكر الأشياء الواضحة أكثر مما يتميز بتقديم الإيضاحات . ويشير هذا الموجز إلى أن الولاية الأصلية للأمم المتحدة كانت بسيطة وصريحة نسبياً ، ويشكو من الزيادة في الالتزامات التي تستتبعها الولاية بسبب انتشار

العديد من المشاكل ذات الأولوية . ويشير الموجز أيضا إلى أن عالم الاتصالات ، الذي مستشرك فيه إدارة شؤون الاعلام وتتنافر لا محالة ، قد ازداد تعقيدا . كما جرى الاعراب في الموجز عن الاسف لاضفاء حالة من القدسية على تكاليف الموظفين ولعدم كفاية الموارد اللازمة لاحتياجات وللمقاصد الجديدة ، عندما كان الهدف هو تنظيم "خدمة اعلامية" يمكن الادعاء بأنها "فنية" و "تقنية" . وأخيرا يقترح في الموجز إعادة تنظيم هيكل ادارة مشهورة بـأنها "غير منتجة وغير منظمة" وتنشيط الاتصالات الابداعية لموظفيها .

٥٥ - وباختصار فإنه حتى أقل القليل من الخطوط العريضة لأسباب الاصلاح ظاهر في "موجز الاستنتاجات" هذا أو في التفسيرات التي قدمها وكيل الأمين العام المكلف بادارة شؤون الاعلام الى مختلف هيئات الامم المتحدة ، وبصفة خاصة الى لجنة التنمية والبرنامح في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ . وتلك الخطوط العريضة موجودة في وثائق الميزانية (الوثيقة A/C.5/43/1/Add.6 المؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٨ والوثيقة A/C.5/43/1/Rev.1 المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨) .

٥٦ - وقد صممت الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٨٩-١٩٩٠ ، بالنسبة لادارة شؤون الاعلام ، ونُقحت في ضوء هيكل برنامجي مستقل ضمن الخطة المتوسطة الأجل (A/43/6 المؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨) . وتعرض هذه الميزانية خصائص البرنامج الرئيسي ، بالإضافة الى البرامج الفرعية المكونة لها (الخدمات الترويجية والخدمات الاعلامية والخدمات العامة) ، وتشير الى الاسانيد التشريعية والاهداف المطلوب تحقيقها ، والمشاكل التي يتبعها تناولها ، والاستراتيجية المعتمدة للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ . وبالتالي ، يتضح أن تعريف سياسات ادارة شؤون الاعلام لم يسبق إعادة هيكلتها بل تلتها .

٥٧ - ويستتبع ذلك اذن ، في جملة أمور ، أن تحليل المهام البرنامجية بين مختلف البرامج الفرعية لن يتنااسب مع توزيع الوظائف المذكورة من قبل . وهكذا متوجه البرامج الفرعية وتتفرق على شعب وادارات ، وفقا للخريطة التنظيمية الجديدة ، لكن لن يكون ثمة ما يكفل唐ب التداخل والازدواجية .

٥٨ - ولم ينسق العمل المتعلق بإعادة التنظيم الاداري ، بشكل كاف ، مع تحليل الجوانب الاستراتيجية في سياسة ادارة شؤون الاعلام . وكان من المفترض أن التغييرات المقترنة للخطة المتوسطة الأجل وللميزانية البرنامجية ستكون ناجمة عن استعراض شامل للأنشطة الاعلامية التابعة لادارة شؤون الاعلام . وفي الواقع ، نفت إعادة التنظيم

وفقا لإجراءات التشاور والمناقشة التي ألغلت ، إلى حد ما ، الوثائق والاتصالات المكتوبة وكل أشكال المذكرات الإدارية . وتعين على البرمجة أن تأخذ إعادة الهيكلة في الاعتبار وأن تجهز نفسها بذلك . ومن ثم سارت وراء إعادة الهيكلة ، عوضا عن مصايبتها .

جيم - استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين

٥٩ - في بداية عام ١٩٨٧ ، كان موظفو إدارة شؤون الاعلام تحدوهم الامال بأنه ، نتيجة لتعيين وكيلة جديدة للأمين العام من عالم وسائل الاعلام سيكون من الممكن اجراء تغييرات أساسية . وكانت آمالهم متعلقة برد ايجابي مبإتي بسرعة معقولة على السؤال الذي ينطوي على فكرة مسبقة ، والذي طرحته الأمين العام الذي يريد أن يعرف ما إذا كان من الممكن تحسين الادارة ، بل "انقادها" .

٦٠ - غير أن هذه الامال الأولية ، فضلا عن حسن النوايا ، قد تلاشت ، وماهم قرار وكيلة الأمين العام باستخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ، إلى حد ما ، في تعزيز خيبة الامل . وكون الخبراء الاستشاريين ، في معظم الحالات ، من نفس جنسية وكيلة الأمين العام لم يكن أمرا غير مقبول على الاطلاق . اذ أنها شعرت أنه يمكنها العمل ، بمزيد من السرعة وبفعالية أكبر فيما يتعلق بتنفيذ الاصلاح الذي يقع ضمن مسؤوليتها ، مع إشمار يتمتعون بشقتها ، ولم تعط أهمية كبيرة لكون الخبراء الاستشاريين يتلقاون ، في بعض الحالات ، أجورا معقولة ، ولكنها غير باهظة باي حال من الأحوال ، للخدمات المطلوبة ، نظرا لأن المبالغ المعنية معتدلة نسبيا (٣٧٠ ٠٠٠ دولار) . ومن الناحية التقنية والتقنية ، تكمن الصعوبة في محل آخر ، ولم يكن من السهل تجاوزها .

٦١ - ووجه الخبراء الاستشاريون الذين اختارتهم وكيلة الأمين العام أبحاثهم ، باهتمام بالغ بالمحافظة على السرية ، وكانوا لا يرون دائما أنه من المستحب السعي للحصول على آراء موظفي إدارة شؤون الاعلام . وأدى ضعف معرفتهم ودرايتهم باليارات وتقالييد الخدمة المدنية الدولية ، في كثير من الأحيان ، إلى عدم التفرقة بين منظمة من المنظمات وشركة من الشركات ، وتطبيق أحكام معينة على إدارة شؤون الاعلام تتمتع بتقدير أكبر في أوساط الاعمال التجارية وفي مجال الاعلان عنها في اطار الامم المتحدة .

٦٢ - إن كل فرد يوافق على أنه يجب إعادة تشريف ادارة الاعلام . ومع ذلك ، ينبغي لا تستخدم الاساليب الجديدة إلا في حالة تكيفها مع جهاز اداري ضعيف . وكانت هناك حاجة الى توفر مزيد من الدبلوماسية والى أدلة قليلة لاتباع نهج "غير سياسي" قد

يبدو ماذجاً أو خارجاً عن الموضوع . وكان ينبغي أن تكون عملية إعادة تنظيم شؤون الاعلام مصحوبة بمشاورات منتظمة ومستمرة مع الموظفين في جميع مراحل الاصلاح ، لكن هذا لم يحدث .

٦٣ - وكانت مؤهلات الخبراء الاستشاريين تتافق ، في بعض الحالات ، مع احتياجات همارمة إعادة الهيكلة . وأحياناً ، كان هؤلاء الخبراء غير ملائمين للعمل في إطار منظمة دولية ، ولا شك أن بعض المهام ، عوضاً عن أن يُعهد بها إلى خبراء استشاريين خارجيين ، كان من الممكن جداً أن يفتعل بها خبراء متاحون في نطاق الأمانة العامة ، بل من الموظفين الموجودين في إدارة شؤون الاعلام . ومن هذه الناحية ، سيبدو من المكلف وغير المنتج طلب خبير استشاري لاضطلاع باستعراض الهياكل التنظيمية والإجراءات الادارية لادارة شؤون الاعلام (التكلفة : ٤٥٠٠٠ دولار) . ويبدو من الغريب أن خبيراً استشارياً خارجياً آخر قد عُين لتقديم التفاصيل الكاملة عن مشاكل الاعلام في فرنسا (التكلفة : ١٨٠٠٠ دولار) .

٦٤ - ولن نكون قد ذهبنا بعيداً لو قلنا أن المشاورات المحدودة جداً التي أجريت مع موظفي إدارة شؤون الاعلام كانت هي الحجة والوسيلة لاضفاء الشرعية ، باشر رجعي ، على خطة اصلاحية أعدت من قبل . ولا تزال باقية تلك الحقيقة القائلة بأن استخدام الخبراء الاستشاريين بشكل مكثف جداً إلى حد ما ، وعدم تواضعهم أحياناً ، قد ساهم في تدهور الحالة المعنوية بين أفراد الادارة . ومع اشارة الشبهة - ولا نريد أن نقول الشعوب بالبغور - في أماكن مختلفة ، أضافوا منذ البداية إلى البرنامج الاصلاحي صعوبات ليس من السهل إزالتها .

٦٥ - ومن بين الدرamas التي عُهد بها إلى الخبراء الاستشاريين (استعراض الهياكل الادارية والتنظيمية ، والاستعراض الشامل لادارة شؤون الاعلام ، واستعراض نواتج وامكانيات النشر في مناطق الخدمات السمعية والبصرية ، والتحليل والبحوث المرتقبة) لم يكن من الممكن ، في الواقع ، بالنسبة للمفترض ، أن يجد أدنى أثر مكتوب ، سواء كان ذلك في شكل تقرير أو في شكل مفكرة أو مذكرة ، وهذا ما يجعل شرك الموظفين أيسراً على الفهم بكل بساطة ، ويلقي ضوءاً غريباً على بعض أساليب العمل . وعلى الرغم من أن تنفيذ الاصلاح كان يتطلب الحصافة فإن هذا لم يكن ليمنع من إعداد الوثائق التحضيرية بالشكل المطلوب واستخدامها لأغراض مرجعية في التحليل الناجع الذي دعي الخبراء الاستشاريون للقيام به .

٦٦ - وقد عين خبير استشاري ، في النهاية ، لتطوير العلاقات الخارجية لإدارة شؤون الأعلام مع المجتمعات المحلية لوسائل الاتصال والأعمال التجارية . وفي إطار المنظور الذي وجدت وكيلة الأمين العام الجديدة نفسها فيه ، ربما كان من الممكن أن تسفر هذه المهمة ، التي امتدت طوال سبعة أشهر ، عنفائدة بالغة الشأن . لكنه من المؤسف ، مع ذلك ، ووفقا لما اعترف به الشخص المعنى ذاته ، أنه لم يدون في أية مذكرة ما استخلصه من اتصالاته سواء كان ذلك درسا تعلمه أو نتيجة توصل إليها .

ثالثا - الاختلاط والتناقض في أنشطة التنسيق

الف - الوضع الفامي لمدير شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية

٦٧ - لا شك في أن بعض التجديفات التي أجريت على أعلى مستويات الإدارة جديرة بالترحيب . فالاهتمام بتعزيز مكانة الأمم المتحدة وبزيادة الشقة فيها قد أدى ، وبالتالي ، إلى إنشاء الدائرة التنفيذية لوسائل الإعلام ، التي يرأسها المتحدث باسم الأمين العام . وبالإضافة إلى المهام التقليدية لهذا المتحدث ، ينبغي لهذه الوحدة الجديدة أن توفر للأمين العام وغيره من الموظفين الأقدمين في الأمانة العامة دعما قويا فيما يتعلق بالمعلومات ووسائل الإعلام .

٦٨ - سواء تعلق الأمر بمشرورة تقنية أو علاقات عامة ، أو بوثائق منتظمة أو استخدام لوسائل الاتصال السمعية والبصرية ، فإنه يتبع على الدائرة التنفيذية لوسائل الإعلام أن تقوم بدور مدير حملة انتخابية متواصلة ، وبدور المساعد المتميّز في الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، وبدور مدير للدعاية ، وهو أمر مفهوم تماما . ووظيفة وكيل المتحدث الرسمي ، أو الموظف الذي يقوم بهذا العمل ، هي وحدها التي ينبغي توضيحها بالمقارنة بوظيفة مدير مركز الإعلام في واشنطن من أجل تجنب حدوث أية مخالفات أو احتكاكات ، بسبب الاختلاف في الرأي ، بما يضر بالمنظمة ككل في عاصمة دولة عضو يجب التحدث فيها ، بصفة خاصة ، بصوت واحد . ومع ذلك ، يبدو أن المشاكل القائمة الآن قد حلّت ، ومنذ أواخر عام ١٩٨٨ ، أصبح موظفو الدائرة التنفيذية لوسائل الإعلام يذهبون إلى واشنطن لاعداد زيارات الأمين العام ومقابلاته فقط .

٦٩ - وعلى أي حال فإن دور شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية ، ومكانتها في الهيكل التنظيمي وتوحيد وظائفها الامتحانسة ، هي موضوع لكثير من الاعتراضات . ذلك أن مهمة هذه الشعبة هي تقديم الدعم للوظائف التنفيذية والإدارية في إدارة شؤون

الاعلام ، وفي الوقت ذاته ، توفير التنسيق والتجانس في مجال تنظيم الموارد البشرية والمالية في هذه الادارة . وفي هذا الصدد (A/C.5/43/1/Add.6) و (ST/SGB/Organization/DPI) ، يساعد المدير وكيل الامين العام في مشاوراته التي يجريها مع الحكومات او الوفود ، وأيضا مع الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الامم المتحدة بشأن المسائل التي تقع في نطاق اختصاص دائرة شؤون الاعلام . ويساعد أيضا وكيل الامين العام في وضع مشاريع الخطط المتوسطة الاجل وبرامج عمل فترة السنتين .

٧٠ - ولذلك فإنه من الصعب معرفة كيفية ربط هذه الوظائف التي يتطلع بها مدير شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية يمكنها ، مع عدم وجود تنسيق ، بوظائف رئيس مكتب وكيل الامين العام . ووفقا لما ورد في الوثائق ذاتها ، ليس المطلوب من رئيس مكتب وكيل الامين العام أن يتصرف بوصفه مدير مكتب فحسب ، بل أن يساعد أيضا وكيل الامين العام في تنظيم ادارة شؤون الاعلام ووضع سياساتها . وتجزئة المهام التنسيقية على هذا النحو بين مكتب وكيل الامين العام ومدير شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية لا يفي بطلبات تحقيق التوافق التي تتكرر كثيرا .

٧١ - وعلاوة على ذلك ، وعوضا عن الخضوع بمقدمة مبادرة لوكيل الامين العام ، كما كان عليه الحال في الترتيب الذي كان متبعا من قبل ، فإن المكتب التنفيذي أصبح الان منفصلا وموضوعا على قدم المساواة مع الشعب والدوائر . وهذا الاختيار والهيكل الناتج عنه لا يقومان على أساس ترشيفي ، كما أنهما يتعارضان ، بشكل صافر ، مع التوصية ٤٠ الصادرة عن فريق الخبراء والقائلة بأنه ينبغي ادماج وظائف المكتب التنفيذي في "كل ادارة" في مكتب رئيس الادارة ، بحيث يشكل "وحدة مرکزة ومبسطة" .

٧٢ - والخلط بين الوظائف غير المتتجانسة في نطاق شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية يجعل الفصل بين مكتب وكيل الامين العام والمكتب التنفيذي أكثر عرضة للتساؤل عندما يكون رئيس المكتب التنفيذي هو ، في الوقت ذاته ، مدير شعبة عادية . وشبكة الاتصال باللجان والخدمات الادارية تمزج بين الخدمات الادارية والمالية ، وادارة الموظفين ، ووظائف التقييم والاتصال المحددة . وطبقا للتعریف الوارد في الوثيقة ST/SGB/Organization/DPI فإن الوظائف الواضحة المتعلقة بالسياسات التي يتولاها مدير شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية ، الذي يتعين عليه التصرف كمدير لمكتب وكيل الامين العام ، يصعب التوفيق بينها وبين الوظائف الادارية الواضحة .

٧٣ - وقد ورثت شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية أيضا بعضاً وظائف وحدة التخطيط والبرمجة والتقييم التي كانت خاضعة من قبل وكيل الامين العام . وتتلخص هذه الوظائف ، وفقاً لتعريفها الجديد ، فيما يلي :

(أ) رصد وتقييم البرامج الاعلامية لادارة شؤون الاعلام وتقديم تقارير عنها الى وكيل الامين العام في حينه ؛

(ب) وضع معايير للتقييم المنتظم لانطباعات الجمهور واحتياجاته ؛

(ج) اجراء تقييمات نوعية ، وبحوث عن الرأي العام ، وتحليلات واسط الاعلام اللازمة لهذا الفرض ؛

(د) توفير التنسيق والتوجيه اللازمين لممارسة التقييم الذاتي في ادارة شؤون الاعلام ، وذلك بالتعاون مع وحدة التقييم المركزية .

٧٤ - ودمج وظائف تقييم الرأي العام والتوقعات ورصد الاشار المترتبة على ذلك مع وظائف تقييم برامج الاعلام لا يطرح أية معوبات . كما أنه ربما يكون ادماج هذه الوظائف في شعبة مسؤولة عن ادارة الموارد البشرية والمالية أمراً مقبولاً . ومن ذلك ، يبدو أنه من المنطقى أن يكلف بهذه الوظائف مكتب تنفيذى يكون هو ذاته خاضعاً لوكيل الامين العام مباشرة .

٧٥ - والتقييم - بوصفه الاداة المفضلة لتنسيق عمليات التقييم الذاتي ورصد تنفيذ البرامج ومتابعتها - هو من مسؤولية مديرية ادارة شؤون الاعلام دون أية واسطة . والمهم أن يكون المكتب التنفيذي ووحدة التقييم في وضع يسمح لهما - خارج نطاق الشعبة وعلى نفس المستوى سواء كانا تابعين لها أم لا - بأن يكونا في ممارسة مهامهما على اتصال مباشر بوكيلة الامين العام المسؤولة عن ادارة شؤون الاعلام .

باء - التداخل بين شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية ومكتب العمليات البرنامجية

٧٦ - من المتعذر الربط على نحو سليم بين مكتب وكيلة الامين العام ومدير شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية من حيث مهام تنسيق سياسة الادارة . بل إن من المتعذر ، بدرجة أكبر ، التوفيق بين هذه المهام ومهام مدير مكتب العمليات

البرنامجية المنشأ حديثا . فمهمة هذا المكتب لا تقتصر على الإشراف على أعمال ثلاثة وحدات جديدة مسؤولة عن ترويج وتوريد وتوزيع المنتجات والخدمات الإعلامية وتنسيق هذه الأعمال . ذلك انه بموجب خطة عام ١٩٨٧ بشأن اصلاح الادارة ، يتولى هذا المكتب أيضا تحديد الأولويات الطويلة الأجل لكل من هذه الوحدات ، ويقدم المساعدة للمديرين في أعمالهم اليومية ، ويقوم بمعالجة أي تضارب ينشأ .

٧٧ - وفي إطار هذه المهام التنسيقية ، يجب أن يقوم مدير مكتب العمليات البرنامجية بمهام نائب وكيلة الأمين العام ومناوبتها . فمدير مكتب وكيلة الأمين العام ومدير شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية ومدير مكتب العمليات البرنامجية يُعهد اليهم بمهام تنسيقية متداخلة ، ومن ثم تنشأ مشكلة التنسيق بين المنسقيين ، وهي مشكلة لا يبدو أنها يسيرة الحل . وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، لم يكن قد تم بعد تعيين أي مسؤول لرئاسة مكتب العمليات البرنامجية . والحياة الادارية في الادارة قد أصبحت أيسر ، إلا أن مسألة المبدأ قائمة . كما أن مكتب العمليات البرنامجية لم يختلف بعد من الخريطة التنظيمية ، وإن كان هذا يبدو من الناحية النظرية .

٧٨ - ولم تتوان هيئات شتن تابعة للأمم المتحدة عن انتقاد التضارب القائم في هيكل لا يحدد بوضوح نطاق انشطة كل من شعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية ومكتب العمليات البرنامجية . وقد توافق بالفعل لدى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ما يدعو للنظر في أمر مكتب العمليات البرنامجية (الوثيقة A/43/651) ، ولو في شكله الحالي . وقد أوصت اللجنة الاستشارية - تحديدا منها لفكرة جديدة تعمّل على تعقيد التنظيم الهرمي لإدارة شؤون الإعلام وجعله غير عملي - بأن يتولى الأمين العام إعادة النظر في هذه المسألة . وبالنسبة للعلاقة بين مكتب العمليات البرنامجية وشعبة الاتصال باللجان والخدمات الادارية ، ذهب رئيس اللجنة الاستشارية إلى حد التحدث عن ازدواجية العمل .

٧٩ - وفي هذا الصدد ، أعربت لجنة البرنامج والتنسيق كذلك عن القلق واستوضحت مهام مكتب العمليات البرنامجية (A/C.5/43/1/Rev.1/Add.1) . كما لاحظ فريق استعراض الوظائف أن مدير مكتب العمليات البرنامجية مسؤول ، على ما يبدو ، عن وحدة ادارية صغيرة جدا تتتألف من ثلاثة موظفين ، في حين من المفترض أن يشرف على ثلاثة وحدات أكبر يرأس كل منها مدير من رتبة مد - ٣ .

٨٠ - ولم تعد مسألة شغل منصب مدير مكتب العمليات البرنامجية بأمين عام مساعد (على نحو ما اقترحته مدمرة ادارة شؤون الاعلام أصلا) ، أو حتى بمدير من رتبة مد - ٢ ، مطروحة للنقاش . وبعد عام من الاملاج ، كانت وظيفة مدير مكتب العمليات البرنامجية لائزال شاغرة . ذلك أنه إما أن الامر وصل بوكيلة الامين العام الى التشكك في القيمة الفعلية للوظيفة أو أنها رأت أن المكتب يمثل جهازا يمكن أن تدخله وربما تستخدمنه كورقة مساومة عندما تثبت ضرورة التمسك بقطاعات أو وظائف يكون الدفاع عنها أقل معوبة . وعلى أية حال ، فإن من المرضي أن يقرر فريق استعراض الوظائف بصورة غير مباشرة ، إلغاء مكتب العمليات البرنامجية بالتزامن بمجرد أن يستوعبه مدير وكيلة الامين العام .

جيم - تدهور الاتصال باللجان

٨١ - هناك قدر من الأهمية لاوجه القصور المتعلقة بالتنسيق ، والناشئة عن العلاقات القائمة بين مكتب العمليات البرنامجية وشبكة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية ومكتب وكيلة الامين العام . وايصال مهام الاتصال بلجنة الاعلام ولجنة الامم المتحدة المشتركة للإعلام إلى شبكة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية يعمل على تفاقم أوجه القصور هذه . فهذه المهام ليست مجرد استجابة لمطالب التنسيق ، ذلك أن لها جانبان متميزا يتعلق بالسياسة العامة . ودمج هذه المهام في وحدة ادارية واحدة هو أمر غير موفق تماما من حيث أن المهام التي كانت تقع سابقا ضمن اختصاص أمانة لجنة ما توزع حاليا على شعب أخرى .

٨٢ - وفي القرار ١٤٩/٣٦ ، دعت الجمعية العامة الى تعزيز دور لجنة الامم المتحدة المشتركة للإعلام ووصفتها بأنها "الأداة الأساسية للتيسير والتعاون فيما بين الوكالات في ميدان الإعلام" . ولتمكين اللجنة المشتركة من القيام بمهامها بفعالية أكبر ، قررت الجمعية العامة انشاء وظيفة واحدة من الفئة الفنية (ف - ٥) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (خ ع - ٤) بحيث تشكلان أمانة في ادارة شؤون الإعلام . ولم يواجه هذا القرار ، المتذبذب في عام ١٩٨١ ، أي اعتراض . وما فتئت الجمعية العامة تشيد بجهود وانجازات لجنة الامم المتحدة المشتركة للإعلام ، التي لم يزل دورها الامامي يحظى بالثناء .

٨٣ - وفي إطار النظام الذي تم انشاؤه ، أصبحت أمانة اللجنة تقع تحت مسؤولية مسؤول وحيد كان قادرا تماما على الوفاء بمتطلبين هما عرض موقف الامم المتحدة بصورة متناسبة في المناقشات المشتركة بين الوكالات ، ومتابعة المشاريع المشتركة عن

كتب (نشر "منبر التنمية" ، خدمات الاتصال بالمنظمات غير الحكومية في نيويورك وجنيف ، والخطط السنوية المتعلقة بالمواقف ذات الأولوية ، وفرق العمل المختصة) .

٨٤ - وبموجب اصلاح عام ١٩٨٧ أصبحت مسؤوليات تلك الأمانة الموحدة ، التابعة مباشرة لمكتب وكيلة الأمين العام ، موزعة حالياً بين كل من شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية ، ومكتب العمليات البرنامجية ، ودائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، فضلاً عن شعبة النشر وشعبة مراكز الإعلام الجديدين . وتشتمل شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية على وحدة للاتصال باللجان تتطلع بمهام تقنية ومهام تتصل بالسياسة العامة . فهي تقوم ، على سبيل المثال ، بتوفير خدمات السكرتارية للجنة الإعلام وللجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام ، التي ترأسها وكيلة الأمين العام . كما أن هذه الوحدة عليها إجراء الاتصال اللازم بالخبراء والهيئات الحكومية الدولية بحيث تكون سياسات الادارة مطابقة لولالياتها ومتمشية مع سياسات الوكالات المتخصصة وبرامج منظومة الأمم المتحدة .

٨٥ - إلا أن هذه المهام التي تتطلع بها شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية لا تشمل بائي حال من الأحوال جميع المجالات التي كانت تقع سابقاً ضمن اختصاص أمانة اللجنة . فهذه المهام أصبحت موزعة بين وحدات أخرى بصورة مشوهة تماماً . والغرض من مكتب العمليات البرنامجية هو الإشراف على تدفق المنتجات الإعلامية إلى جهات منها المنظمات غير الحكومية ، في حين أن الفرض من دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع هو توفير الدعم لخدمات الاتصال بالمنظمات غير الحكومية .

٨٦ - ومن الان فصاعداً ، مستuellement شعبة النشر الجديدة ، لا أمانة اللجنة ، بمهمة إبقاء جهات اتصالها - التي تشمل في المقام الأول الوكالات المتخصصة ، والمؤسسات التعليمية ، والمنظمات غير الحكومية - على علم بالأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة . ويسعى إلى قسم تابع لشبكة النشر بمسؤولية خاصة عن إدامة هذه الاتصالات وتزويد المنظمات غير الحكومية بالدعم في مجال السوقيات . وبالمثل ، مستعمل شعبة مراكز الإعلام على إدامة وتعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية المحلية .

٨٧ - إن حل أمانة اللجنة القديمة ، بهدف توزيع مهامها بل وبعثرتها تماماً ، إنما يعرقل تحقيق الهدف الحالي المتمثل في اتباع نهج مشترك تجاه المشاكل الإعلامية لأسرة الأمم المتحدة . كما أنه قد يمس كفاءة ومصداقية مديرية إدارة شؤون الإعلام التي لا يمكنها نسيان أنها لا تزال رئيسة لجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام .

٨٨ - فتنسيق النظام الاعلامي لامارة الامم المتحدة هو فكاك للجنة الامم المتحدة المشتركة للاعلام منها . ومن ثم ، فإن من الخطورة بمكان تقليل فعالية ونطاق مهام الامانة التي تمثل أداة هذا التنسيق ، سواء كان ذلك بتقليل سلطاتها أو إيكالها إلى عدد كبير جدا من الأجهزة بحيث تهن .

٨٩ - لذلك ، ينبغي إجراء استعراض لمهام شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية ومهام غيرها من الشعب المعنية من أجل الوقوف بشكل أفضل على الخاصية النوعية لدور أمانة اللجنة والاستفادة منها بضم جزء من المهام التي كانت تتضطلع بها قبل عام ١٩٨٧ . وإعادة تشكيل مكتب وكيلة الأمين العام تستند إلى منطق مؤداته أن إعادة تشكيل أمانة بهذا الأسلوب مستسلم أن تكون هذه الامانة تابعة مباشرة للمكتب التنفيذي المستقل ، بدوره ، عن الخدمات الإدارية والمالية .

دال - ضرورة إعادة تقييم دور لجنة الامم المتحدة المشتركة للاعلام

٩٠ - يقول دعاة إصلاح إدارة شؤون الاعلام إن الاختلاف بين الصيغتين القديمة والجديدة لا يكمن في إلغاء أو إنشاء وحدات عاملة تغيرت بصورة رئيسية من حيث الهيكل . فالاختلاف يتبع من مبدأ مؤداته أن المهم هو جعل النظام أكثر دينامية بدلًا من تقليل حجمه . والإصلاح هو نهج تقني ، إن لم يكن مهنيا ، قبل أن يكون نهجا اداريا تجاه المشاكل المتعلقة بالاعلام . فالإصلاح يسعى ، دون انتقامه كبير من روح الخدمة العامة ، إلى الجمع بين هذه الروح وعادات عالم الاعلام دون بذل جهد كبير لمعرفة مدى استقرار هذا الخليط . وهذه المفاهيم لها ميزتها . الا أنه لا داعي لإعادة اختراع العجلة .

٩١ - ووكيلة الأمين العام هي مديرية ادارة شؤون الاعلام ، وفي الوقت نفسه ، رئيسة لجنة الامم المتحدة المشتركة للاعلام . ولها أن تتوقع أن تجعل البرامج الفرعية الواقعه ضمن نطاق مسؤوليتها أكثر فعالية من موقعها كرئيسة للجنة المشتركة لا من موقعها كرئيسة مباشرة لمدير دائرة الاتصالات وادارة المشاريع . وأي إصلاح لا يمكن أن ينجح عندما ينصب الاهتمام فيه على مفاهيم التنسيق والتتجديد وتحديد الاهداف ووضع الخطط على المدى الطويل ، ومع ذلك يقلل ، سواء عن عمد أو عن غير عمد ، من قيمة الدور الذي تزال تقوم به لجنة الامم المتحدة المشتركة للاعلام من منطلق ديناميتهما بقدر ما هو من منطلق الولايات التي أوكلتها إليها الجمعية العامة .

٩٣ - ولجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام هي الجهاز المعترف به والمكلف بتنسيق السياسات الإعلامية في الأمم المتحدة . ومن دواعي السرور أن تكون رئيسة اللجنة المشتركة هي أيضاً مديرية إدارة شؤون الإعلام التي تقوم بتوفير هيكل الأمانة وفقاً للرغبة الصريحة للجمعية العامة . لذلك ، فإن من المنطقي والعملي أن تقوم هذه اللجنة ، التي تمثل مركز تنسيق خطوط الالقاء الازمة ، بدور الأداة المفضلة لبلغ درجة أكبر من الدينامية .

٩٤ - وفي مشروع خطة عمل أعد لعرضه على لجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام في دورتها الخامسة عشرة ، تم جلاء إيضاح عدم وجود تقارب بين ولايات إدارة شؤون الإعلام وولايات اللجنة المشتركة (CCINU/1988/R.13/Add.1) . وتم التأكيد في مشروع خطة العمل هذا على مفهومي التعاون على نطاق المنظومة والتنسيق في ميدان الإعلام . كما أعرب فيه عن الامل في الجمع بين تبادل الدعم واتباع نهج متعدد التخصصات . وفي مشروع خطة العمل يرد رفض لفكرة اقتماره على أن يكون ممارمة فكرية . فمشروع الخطة يسع إلى ترشيد الأنشطة الإعلامية وزيادة تأثيرها إلى أقصى حد من خلال اقتراح طرح القضايا ذات الأولوية بشكل أنساب على الجمهور المحتمل .

٩٥ - ويبيّن مشروع الخطة أنه بمقتضى الولايات الموكلة إلى لجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام من قبل الجمعية العامة ، فإن مهمة الأمانة ، التي تتولى إدارة شؤون الإعلام توفير هيكلها لللجنة المشتركة ، تتمثل في مساغة جميع المقتراحات المتعلقة بالعمل المشترك ، وإبقاء أعضاء اللجنة على علم ، بصفة منتظمة ، بالأنشطة الأخرى . ومن ثم ، يتبيّن في مشروع خطة العمل أن هناك اهتماماً بتشجيع المساعي الراامية إلى تنسيق المشاريع الجارية .

٩٦ - واستناداً إلى هذه المبادئ ، اقترح في خطة العمل التحضيرية أن يتوافر لدى رئيسة لجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام فريق استشاري يغوص مهمة إعداد وثائق تقنية وورقات مواقف لعرضها على اللجنة للمناقشة .

٩٧ - ويبدو أن المسؤولين المعنيين لم ينظروا في هذه الوثيقة التحضيرية . ومع ذلك ، فإنها تمثل منطلقاً قيماً ، ويجرد الاستعانة بها في وقت لاحق بغية تحسين تحديد روابط ومراكز التنسيق الإعلامي الحقيقي .

رابعا - تعدد الروابط بين الترويج والاتساع الإعلامي

الف - البرمجة والترويج

٩٧ - من درامة للعلاقات والتدخل بين شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية ومكتب العمليات البرنامجية ومكتب وكيلة الأمين العام وشئ الدوائر والوحدات التابعة لها ، يتبيّن أن إصلاح عام ١٩٨٧ ، باسم التنسيق والتتساوق ، لم يشع في الصفو العليا لادارة شؤون الإعلام من نظام بقدر ما أشاع من فوض . ذلك أن هذا الاصلاح - بإنشاء مستويات ادارة لا لزوم لها ، ونقل أو توزيع أو ضم مهام وسلطات بدرجة من الاعتباط - لم يسم الا بالذر اليسير في اقامة جهاز اداري كفء . كما أنه يفتح الباب على مصراعيه للتنافر والتضارب بين مجالات المسؤولية التي تتدخل في أغلب الأحيان نتيجة لعدم تحديدها بوضوح كاف . ومن ثم ، فإن إطار أية محاولة لزيادة دينامية أنشطة ادارة شؤون الإعلام سيكون موضع تشكيك .

٩٨ - وقد شددت مديرية الإدارة مرارا على الأهمية التي تعلقها على دائرة الاتصالات وادارة المشاريع . فهي تعتبرها أهم عنصر في كامل عملية الاصلاح ومحورها . ومن ثم ، فإن نجاح التجربة أو فشلها سيكون مرد هذه الدائرة المنشأة حديثا والمرتبطة بمكتب وكيلة الأمين العام عن طريق مكتب العمليات البرنامجية . فعن طريق دائرة الاتصالات وادارة المشاريع ، تسير عملية زيادة الدينامية في الانشطة الإعلامية ، وبالتالي في هيئات ادارة شؤون الإعلام ، جنبا إلى جنب مع النهج المتعدد الوسائل تجاه الأولويات والولايات ذات الصلة .

٩٩ - ومهمة دائرة الاتصالات وادارة المشاريع هي ، في المقام الأول ، وضع استراتيجيات وتنفيذ خطط اعلامية مناسبة متعددة الوسائل تستهدف الترويج لتحسين المعرفة والتفهم المستنير للمشاكل ذات الأولوية التي تواجهها الأمم المتحدة . والفكرة المبدئية جديرة تماما بالثناء . وإدارة شؤون الإعلام تعتمد أن تمارس أنشطتها ، على المدى المتوسط ، من خلال حملات إعلامية توجهها أو تضع إطارها ، وذلك بدلا من نشر ردود مرة تلو المرة ، على المدى القصير ، في مجالات حساسة سياسيا ، مع المجازفة بتبييد جهودها على الأحداث المتفرقة لمسرح أنباء متغير .

١٠٠ - ولتحقيق هذا الهدف ، ينبغي أن تنشئ دائرة الاتصالات وادارة المشاريع قاعدة بيانات للمؤسسات المعنية ، والمنظمات غير الحكومية ، والصحفين ، والمنتجين والإذاعيين والسينمائيين ، والأفراد الذين يشاركون بنشاط في ترويج القضايا ذات

الأولوية . كما يتبعها مواصلة وتعزيز علاقات العمل الوثيقة مع الوكالات المتخصصة وادارات الامانة العامة التي تتولى معالجة هذه القضايا ، والقيام ايضا بتنظيم مختلف المناسبات والاحتفالات الترويجية .

١٠١ - وقد أدخلت الوثيقة ST/SGB/Organization/DPI ، تغييرات طفيفة على أحكام الخطة المتعلقة بصلاح ادارة شؤون الإعلام ، ليتسنى تحويل مهمة إنشاء قاعدة البيانات المذكورة أعلاه ومهام رصد أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا ذات الأولوية ، من دائرة الاتصالات وادارة المشاريع الى مكتب العمليات البرنامجية . وبموجب أحكام الوثيقة ذاتها ، فإن دائرة الاتصالات وادارة المشاريع هي المسؤولة أيضا عن الترتيبات المتعلقة بالانتاج المشترك والترويج المشترك للمشاريع ، وكذلك النشطة المملوكة بصورة مشتركة أو كلية عن طريق موارد من خارج الميزانية . ووفقاً لذلك ، فإن دائرة الاتصالات وادارة المشاريع هي مركز التنسيق لجميع العمليات ذات الطابع الدعائي أو التجاري لتحديث صورة الأمم المتحدة ، دون الإضرار بهيبتها المؤسسية . والمطلوب أيضا من دائرة الاتصالات وادارة المشاريع ، بموجب البرنامج الفرعي ١ ، وضع نظام يكفل اتساق أسلوب المواد الإعلامية التي تنتجهما الأمم المتحدة .

١٠٢ - وتتألف دائرة الاتصالات وادارة المشاريع ، بصورة أولية ، من خمسة أقسام ، ثلاثة منها للبرمجة الموجهة نحو موضوعات خاصة (حقوق الإنسان وتقرير المصير ، والتنمية ، والسلم والأمن) . وسيتولى القسم الرابع ، وهو قسم البرامج الخاصة ، معالجة البرامج التحقيقية وبرامج تدريب الصحفيين وفترات الذروة لأعمال الجمعية العامة والاحتفالات الخاصة والبرامج الداخلية وجميع المشاريع الأخرى التي يمكن أن يعهد بها إلى ادارة شؤون الإعلام .

١٠٣ - وقد استكملت دائرة الاتصالات وادارة المشاريع بإنشاء قسم خدمات الاتصالات للاغراض العامة . والغرض من ذلك هو المشاركة في التنسيق اللازم والقيام بالعمل أيضا كوكالة ترويجية ووكالة للعلاقات العامة مع الامانة العامة ووسائل الإعلام ومركز للابداع المتعدد التخصصات (التصميم الغنائي ، وإعادة تقديم المنتشرات بشكل مبسط ، وإقامة المعارض ، وتنظيم المناسبات) . والمقصود أيضا تقديم الدعم السوقي لبعض المشاريع المعدة في دوائر وسائل الإعلام أو في المنظمات غير الحكومية ، وتوفير الترتيبات المالية والتقنية الالزامية لبعض المنتجات الإعلامية .

١٠٤ - ويغطي قسم برامج حقوق الانسان وتقرير المصير المشاريع المتعلقة بإنهاء الاستعمار وقضية فلسطين ، ومسألة ناميبيا والفصل العنصري والتمييز العنصري ، وكذلك

تقرير المصير وحقوق الانسان . أما قسم برامج التنمية ، فهو المسؤول عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ، والنهوض بالمرأة . ويعالج قسم برامج السلم والأمن مختلف الجوانب المتعلقة بالسلم والأمن (بيانات السلم وإقراره ونزع السلاح) .

**باء - تفكيك هيكل الاقسام المخصصة لمعالجة
مواضيع محددة وإعادة تشكيله**

١٠٥ - للتدليل على مدى تفوق الصيغة الجديدة التي قدمتها دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، ذكر أن الهيكل السابق قد وضع لخدمة مشاريع متباينة تديرها شُعب مختلفة . فالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية كانت ضمن اختصاص شعبة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي ، وكانت قضية فلسطين مسؤولية شعبة الصحافة والمنشورات ، وكانت قضية الفصل العنصري مسؤولية شعبة الخدمات الإذاعية والخدمات البصرية ، ومسألة ناميبيا من اختصاص مكتب وكيل الأمين العام . وبالاضافة الى ذلك ، لم يكن مدير أي مشروع في وضع يسمح له بمعالجة مكونات البرنامج ككل (مخصصات وسائل الإعلام ، الجدول الزمني ، اعتمادات الميزانية ، الاستجابة الجماهيرية) .

١٠٦ - وبصرف النظر عن قيمة إعادة التنظيم هذا ونوايا الداعين له ، فإن لجنة البرنامج والتنسيق رأت أنه من الضروري الإعراب عن القلق إزاء عدم وجود وحدة ، أو وحدات ، مستقلة لفلسطين وناميبيا والفصل العنصري (A/C.5/43/1/Rev.1) . ولتجنب أي سوء فهم حول هذه المسائل ، التي تعتبر ذات أهمية قصوى ، فقد مض الأمين العام في اقتراح حلتين ممكنتين : إما إنشاء قسم برامج خاصة لفلسطين وناميبيا والفصل العنصري في نطاق دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، أو إنشاء وحدة للبرنامج المتعلقة بناميبيا والفصل العنصري في قسم الخدمات الإذاعية التابع لشعبة انتاج المواد الإعلامية المنشأة حديثاً .

١٠٧ - وفي حالة اختيار الحل الأول ، يمكن أن يتولى قسم واحد بمفرده معالجة كل من قضايا حقوق الإنسان والتنمية ، ويفطي قسم آخر قضايا فلسطين وناميبيا والفصل العنصري ، ولكن إعادة تشكيل هيكل أقسام دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع قد ينتهي عند هذا الحد . وفي حالة الأخذ بالحل الثاني ، فإن من المقترح أن تظل قضية فلسطين مسؤولة دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، وأن تقع مسأليتي ناميبيا والفصل العنصري ضمن اختصاص قسم فرعي تابع لقسم الخدمات الإذاعية والتليفزيونية في شعبة انتاج المواد الإعلامية . وتجاوزاً لهذا الاختيار ، طرحت وفود شتى فكرة جعل مكتب العمليات البرنامجية مسؤولاً عن المعلومات المتعلقة بهذه المسائل الثلاث .

١٠٨ - وفي منتصف عام ١٩٨٨ ، فاز الحل الأول ، ولكن على أساس شرطين هما : أن يتولى قسم خاص في دائرة الاتصالات وادارة المشاريع تنفيذ المسائل الثالث ، وأن يتولى مدير مكتب العمليات البرنامجية تنسيق المهام الإعلامية المتعلقة بها . وفي تلك الاثناء كان دور مكتب العمليات البرنامجية موضع التحدي ، وبالتالي قدمت وكيلة الأمين العام المسؤولة عن ادارة شؤون الإعلام اقتراحات جديدة . وبعد الأخذ بالرأي القائل بأن دائرة الاتصالات وادارة المشاريع أتاحت نطاقا واسعا لبعض عمليات إعادة التعريف الضرورية ، اقترح فريق استعراض الوظائف إدماج قسم برامج حقوق الإنسان وتقرير المصير وقسم برامج التنمية . واقتصر أيضاً أن يعهد ببرامج السلم والامن الى قسم البرامج الخاصة ، حتى مع المخاطرة بزيادة عدم التجانس في مهام هذا القسم .

١٠٩ - إن مجرد استعراض هذا التردد وتلك المحاولات لإعادة تشكيل هيكل دائرة الاتصالات وادارة المشاريع ، يبيّن أن الأقسام المخصصة لمعالجة مواضيع محددة لم تكن أصلاً مقسمة مع مراعاة الخذر السياسي الكافي . ولم يأخذ إنشاء هذه الأقسام في الاعتبار وجود الولايات ومهام لهيئات تابعة للأمم المتحدة وتعمل في مجالات أولية مشابهة . ومن ثم لم يتم التفكير على النحو المناسب في عمليات التعديل والتنسيق والتعاون التي كان ينبغي أن ترافق الاملاج .

١١٠ - وتولي دائرة الاتصالات وادارة المشاريع نفس الأهمية لاربعة أقسام برمجة مخصصة لمواضيع محددة ، تم تجميعها بموجب معايير جرى تغييرها بالفعل مرات عديدة ، وهي إطار قسم متعدد المهام مسؤول عن المساعدة على ترويج انتاج المواد الإعلامية للأمم المتحدة عن طريق الخدمات أو المنتجات المشتركة . ودور هذا القسم المعروف باسم "قسم خدمات الاتصالات" ، هو التوجيه والترويج . وفي هذا الصدد ، فإن هذا القسم لا يعمل على نفس المستوى أو في إطار نفس الأشكال كبقية الشعب الأربع الأخرى .

١١١ - ولذلك ، اقترح فريق استعراض الوظائف ، عن حق ، الاستفادة عن قسم خدمات الاتصالات وأن توكل مهام هذا القسم الى مدير مدير دائرة الاتصالات وادارة المشاريع . أما وجود وحدة ادارية برئاسة شخص يكون مساوياً لرؤساء الأقسام الأربع المخصصة لمعالجة مواضيع محددة ، فإنه لا يمكن أن يحقق مزيداً من الدинامية ، التي تتطلب وضع رفيعاً في التسلسل الهرمي وبعضاً السلطات الادارية التي تمارس على مستوى أعلى .

١١٢ - ووفقاً لذلك ، فإنه من الطبيعي بالنسبة لمهمة صياغة البرامج وتنسيقها بالاتصال مع "مدير المشاريع" التابعة للأقسام المخصصة لمعالجة مواضيع محددة ، أن تكون هذه المهمة ضمن اختصاص مدير دائرة الاتصالات وادارة المشاريع الذي سيكون مزوداً

بمزيد من الصالحيات ، بدلًا من أن تكون مسؤولية رئيس في قسم الخدمات الترويجية مرؤوسا له . وليس من الممكن ، تحت دعوى إنشاء هيكل أكثر دينامية ، تجاهل بعض الفروق الإدارية الأولية بين البرمجة والترويج والعلاقات الأفقية والرأسمية والتنسيق والتنظيم .

جيم - العلاقات بدائرة الاتصالات وادارة المشاريع ،
وبشعبة انتاج المواد الإعلامية

١١٣ - نظرا لأن الاملاج يستخدم أسلوب تعدد وسائل الإعلام بالنسبة للإعلام الجماهيري فقد بدا منطقيا ، من البداية ، توحيد وتنسيق مختلف عناصر وأدوات الاتصال في إدارة شؤون الإعلام في شعبة واحدة هي شعبة انتاج المواد الإعلامية . وبذلك تجمع الشعبة الجديدة بين اختصاصات شعبتين كانتا تتناولان الصحافة والمنشورات من ناحية ، والجانب السمعي - البصري من ناحية أخرى . وهي الآن تتتألف من ثلاث دوائر (التفطية الإخبارية ، والمنشورات ، والمجلات والتحقيقات الالكترونية ، أي الإذاعة والتليفزيون) وقسمين (خدمات الانتاج ، والإعداد اللغوي) . وت تكون دائرة المجلات والتحقيقات الالكترونية ، في حد ذاتها ، من قسم الأفلام التليفزيونية والسينمائية ، وقسم الإذاعة الذي يمكن أن يشمل ثلاثة أقسام فرعية (البرمجة المركزية ، والبرامج الأقليمية ، والبرامج الخاصة بسامبيبا والفعل العنصري) .

١١٤ - ولا تدع الحاجة إلى تعليلات خاصة على الدائرين اللذين كانتا تحملان اسم "دائرة التفطية الإخبارية" و "دائرة المنشورات" اللذين أصبحتا جزءا من الشعبة الجديدة . فدائرة التفطية الإخبارية تقدم تفطية يومية لانشطة الأمم المتحدة . وهي تعد وتصدر خلاصات لمعظم اجتماعات الأمم المتحدة باللغتين العاملتين بالألمانية العامة . وهي تعد وتصدر نشرات صحفية محترفة عن أنشطة مختارة تهم وكالات الانباء كما تصدر أسبوعيا خلاصات إخبارية وتغطي بالصور أنشطة مختارة في المنظمة . أما دائرة المنشورات فتعد وتنتج جميع المنشورات الدورية لإدارة شؤون الإعلام . وسوف تستمر هاتان الدائريتان المختصتان بالمطبوعات ، حسب الهيكل الإداري الجديد ، في أداء مهامهما دون تغيير ، ولا يمكن أن تتغير هذه المهام كثيرا لأن التحسينات الكيفية في هذا الصدد تتوقف على الموارد المالية والبشرية أكبر مما تتوقف على الجو المؤسسي .

١١٥ - أما دائرة المجلات والتحقيقات الالكترونية فتنتتج للتوزيع على أوسع نطاق ممكن برامج تحقيقات إذاعية وتليفزيونية عن عمل الأمم المتحدة ومقاصدها ، مع مراعاة

الاهتمامات الدولية والإقليمية . ويقدم قسم خدمات الانتاج دعماً تقنياً وادارياً ، ويغطي مكتبات المنتجات الإعلامية للادارة . ويقدم قسم الإعداد اللغوي خدمات الإعداد اللغوي اللازمة لدائرة التغطية الإخبارية ودائرة المنشورات ودائرة المجلات والتحقيقات الالكترونية .

١١٦ - ويبدو من المنطقى جداً من المنطلق التجارى نسبياً للمنتجات - وهو يتومط المسافة بين إعدادها في صورتها الخام وتوزيعها في صورتها الجاهزة - تجميع كافة خدمات وسائل الإعلام ، المطبوعة منها والسمعية والبصرية ، في شعبة واحدة . لكن هذا التعليل ينبع جانباً ، من حيث الاتصال ، الفروق الموجودة بين المواد المطبوعة والمواد السمعية - البصرية ، كما أنه ينبع جانباً ، من حيث المعلومات ، الفروق بين المواد المطبوعة والمواد الإذاعية والتلفزيونية .

١١٧ - وتختلف الرسائل الموجهة حسب الوسيلة المستخدمة في نقلها . فقد كانت ادارة شؤون الإعلام في هيكلها السابق تتلقى هذه الحقيقة البديهية ، ولكن مع خطر المبالغة في تقسيم وسائل الإعلام إلى أقصى الحدود . أما الهيكل الجديد فقد انشغل أكثر من اللازم بمحاولة إزالة هذا الخطر ، ولكن على حساب المخاطرة بتوحيد خدمات متنافرة تختلف تماماً في مدى بقائهما وطبيعة أهدافها وجمهورها وأساليبها وتصميمها وأشكال توزيعها ، مع وضعها في وحدة انتاجية واحدة لها مدير واحد .

١١٨ - وفي هذه الظروف ، لابد أن تواجه العلاقات الخاصة بين شعبة انتاج المواد الإعلامية ودائرة الاتصالات وادارة المشاريع بعض الصعوبات . ففي دائرة الاتصالات وادارة المشاريع اقسام موجهة لموضوعات محددة ، وعلى مدير كل مشروع أن يقترح ، أولاً ، برنامجاً مبدئياً . غير أن عليه أيضاً أن ينسق بين العمليات المطلوب تنفيذها مع زملائه في شعبة انتاج المواد الإعلامية ، وكذلك مع الفنيين والخبراء في مراكز وادارات أخرى بالأمانة العامة . وأخيراً ، من مهمته أن يحدد الأهداف والجماهير التي يخاطبها ، وأن يحدد وسائل الإعلام المناسبة ، وأن يرصد تنفيذ البرامج .

١١٩ - صحيح أن هناك ما ينبع على أن يكون مدير المشروع - الذي يتبع ادارياً دائرة الاتصالات وادارة المشاريع - هو رئيس هذا المشروع ، ولكنه ليس رئيس الموظفين الآخرين المدعوين للمساعدة في المشروع ، فهم يظلون تحت إشراف رؤسائهم . وأسلوب ترويج البرامج جماعي أكثر مما هو فردي ، ومع ذلك يجب فيه احترام الفصل بين الاختصاصات حسب توزيعها على الشعب .

١٢٠ - كذلك فإن الأفرقة المتعددة التخصصات التي تجمع هذه المبادرة بينها في إطار الأقسام الموجهة لموضوعات محددة داخل دائرة الاتصالات وادارة المشاريع تشمل بناء على ذلك مدير المشروع ، ومصممي وسائل الإعلام الوافدين من قسم خدمات الاتصالات ، وأخصائيين وفنانيين من شعبة انتاج المواد الإعلامية وشعبة النشر وشعبة مراكز الأمم المتحدة للإعلام . وسوف تحدث هذه اللقاءات في البرنامج نفسه ، ولا يبقى بعد ذلك مستوى نقلها إلى الشعب الثلاث للتصرف فيها .

دال - عملية تنفيذ مشاريع وسائل الإعلام
عملية ثقيلة ومر Burke

١٢١ - إن ترتيبات تنفيذ أي مشروع في إطار خطة تجديد إدارة شؤون الإعلام تبرز التعقيدات الشديدة لعملية لابد أن تجمع بين مقتضيات خدمات الانتاج ، التي تعتبر تجارية إلى حد ما ، والقيود المؤسسية لالية خدمات جماهيرية دولية . لذلك فالمسألة هنا هي مدى أهمية نظام يفترض عجزه عن إعادة تشكيل كل شيء ، من القمة إلى القاعدة ، إلى التوفيق بين هذين الجانبين ، وهما جانبان غير متناغمين ولكنهما غير متكاملين بأي حال من الأحوال .

١٢٢ - وفي إطار هذا النظام ، يتولى مدير المشروع إعداد أي مشروع مبدئي ، سواء في إطار البرامج أو البرامج الفرعية الجارية ، أو بطلب صريح من الجمعية العامة ، أو بطلب خاص من إدارة بالأمانة العامة أو من وكالة . ويقوم مدير المشروع بعد الاتصال بمدير دائرة الاتصالات وادارة المشاريع بتحديد مستوى الأولوية ، والأغراض والأهداف ، والميزانية ، ومعايير التقييم . وبعد ذلك يجمع رئيس قسم خدمات الاتصالات فريق المشروع ، ويستعين بالأخلاصائيين الموضوعين تحت تصرفه ، وبممثلين الشعب المعنية . وبذلك يضع استراتيجية "خلاقة" ، ويقرر في الوقت نفسه عناصر تنفيذ المشروع ، واحتياجات الميزانية ، ومسؤوليات كل فرد في فريق المشروع .

١٢٣ - وفور الانتهاء من عملية الإعداد ، يعرض المشروع للموافقة على مدير دائرة الاتصالات وادارة المشاريع ، وأحياناً على وكيل الأمين العام ، كما يعرض للموافقة عند اللزوم على "العميل" الذي يكون إما إدارة بالأمانة العامة أو وكالة متخصصة أو حتى الجمعية العامة ذاتها . ويتأكد مدير المشروع وفريق التحضير من احترام مجمل الميزانية والجدول الزمني للمشروع . بيد أنه من المفهوم أن "العميل" قد يتدخل في مختلف المراحل لتشكيل المشروع ، وقد تلزم موافقته الصريحة على انتاج المادة

الإعلامية قبل توزيعها . كما أن مدير المشروع مسؤول عن رصد تنفيذ المشروع ، ولكن شعبة النشر هي التي تقوم بتقييمه ومناقشة أثره وردود الفعل عليه ، وذلك بالاشتراك مع العميل .

١٢٤ - وهناك عقبة جسمية في هذا الصدد تواجه الاستعداد للتكامل والتنسيق الذي يهيمن على هذا النظام وتقوم فيه دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع بدور أساسى . فإلى القيام بالإصلاح لم يتم الخروج ، عن رفق أو عن خوف ، بكل الاستنتاجات الآتية من هذا المبدأ . فهذه الدائرة ، التي عملت على أساس أنها المحرك الرئيسي للشعب التنفيذية الأخرى والقوة الموجة لها ، تمت مساواتها بذلك الشعب . والحقيقة أن هذه الدائرة لا تملك سلطة على تلك الشعب فيما يتعلق بالميزانية ، كما أنه ليس لها أدنى تفوق إداري عليها .

١٢٥ - وستعاني عملية تنفيذ المشروع ، فوق كل شيء ، مما يتربّكه هذا النظام من فرض واسعة للخصوصيات بين رؤساء الدوائر الموجهة للموضوعات في دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، وبين رؤساء أقسام وسائل الإعلام في شعبة انتاج المواد الإعلامية . ولا يصدق هذا فقط على تشكيل أفرقة المشاريع وإنما أيضاً على تدخل العملاء بين الحين والآخر ، وعلى تحديد مجالات الاختصاص . وعمر أي مشروع يمر بثمانى مراحل . ومن الخطأ الظن أن الأمور تسير هنا في اتجاه واحد ، وأن الإعداد الفعلي للرسالة الموجة يستطيع أن يصمد لما في هذا النظام من تصلب يبسّط الأمور ومن بدائية في المنطق ، هذا إلى جانب المشاكل الداخلية وعدم السلامة في سير العمل .

١٢٦ - وفي هذا المجال يكون الإصلاح قد تجاهل ، إلى حد ما ، التطور الفكري الذي ينطوي عليه أي عمل خلاق ، بوجه عام وللبدا في مشاريع تتعلق بوسائل الإعلام ، بوجه خاص . فالتنظيم الإداري لدائرة شؤون الإعلام يخضع أساساً في الوقت الحاضر لمعايير التوزيع الوظيفي للمهام (التخطيط والإنتاج والنشر) ، في الوقت الذي يصعب فيه تحويل أي تدفق من المعلومات وأي عملية للاتصالات إلى شرائح وظيفية . ولا تقتصر المسألة على أن الدائرة طويلة جداً ومعقّدة للغاية ، وإنما يصعب أيضاً التقيد بقواعد سرعان ما تكون ، لأسباب تتعلق بالكافأة المبدئية ، موضع الانتهاء أو التجاوز .

١٢٧ - وتشكيل فريق لأي مشروع يوازن ، في الواقع ، عيوب أية عملية للتنفيذ تسير في اتجاه واحد . بيد أن الاملاح لا يفسر بما فيه الكفاية كيفية التمييز ، عملياً ، بين مرحلتي البرمجة والإنتاج . فائي خطة تعد في ضوء الموارد المتاحة وحدود الإنتاج المعروفة . والتفاعل الضروري ، وعمليات النهاب والإياب ، واستمرار العمل ، وورد الفعل ، كلها أمور تستدعي تعديلات في أي خطط ستتصبح مبادئ توجيهية عامة ولكنها تتغير على الدوام عدة مرات .

١٢٨ - ومذكور أيضاً أن الطلبات قد تأتي في أي وقت من إدارات بالأمانة العامة أو من وكالات متخصصة ، بيد أنه لا مفر عند تلبيتها من الإخلال نوعاً ما بترتيب تخطيط البرامج الفرعية للقضايا ذات الأولوية . كما ينبغي هنا أيضاً على دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع أن تستجيب إلى كل طلب غير موجود في جداولها على حدة ، هذا بالإضافة إلى - إن لم يكن على حساب - الحالات التي يستفرق إعدادها أمداً أطول . وبذلك يصبح شرط تكامل البرمجة بين الوسائل المتعددة ذا طابع نسبي واضح ، بقدر ما سيظهر من أمثلة حول تشكيل الأفرقة وجلب بعض أفرادها من شعب مختلفة .

١٢٩ - وعلى الرغم من أن التمييز بين مفهوم الترويج ومفهوم الانتاج لا ينطوي على أي غموض فإن الأسلوب الفعلي لتناولهما في دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع وشبكة انتاج المواد الإعلامية قد يشجع على المنافسة والإزدواجية أكثر مما يشجع على التعاون في التقييد ب مجالات النشاط الثابتة . ذلك أن خدمات الترويج تتحو حالياً إلى التداخل مع خدمات الانتاج بدعوى التمييز الجديد بين العمل "السامي" والعمل الرتيب ، وبين التمويل من موارد الميزانية التي يعتبر عادياً ، بحكم تعريفه ، والتمويل من موارد خارج الميزانية التي يعتبر أكثر شمولاً بحكم تعريفه .

١٣٠ - وطبقاً لما ورد في الوثيقة ST/SGB/Organization/DPI فإن قسم خدمات الاتصالات في دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع يعد ، بالإضافة إلى المعارض والاحتفالات ، "مواد ترويجية" تشمل مراحة الكتب والكتيبات والمجموعات الصحفية . وعلى ذلك سيكون على الدائرة بحكم المقياس الفامي لتوزيع الاختصاصات أن تتفاني في هذه المجالات دائرة التغطية الإخبارية ودائرة المنشورات بشبكة انتاج المواد الإعلامية .

١٣١ - كذلك فإن الإدارة ، وليس الشعبة ، هي التي ستكون مسؤولة عن ايجاد أو وضع تصميمات فنية أو تصويرية ، واتخاذ الترتيبات اللازمة للطباعة والنشر خارج إدارة شؤون الإعلام . وسوف تساعد الدائرة مديرى المشاريع ، فنياً ، في الترويج وفي العلاقات بعالم وسائل الإعلام . وسوف تنفرد بالاختصاص بالمعارض رغم كون هذه المعارض خدمات يصعب فعلها عن المعارض التي تقيمها شبكة انتاج المواد الإعلامية .

١٣٢ - وعلى ذلك فإن معيار التمييز بين الترويج والانتاج ، الذي كثيراً ما دعا إليه اصلاح عام ١٩٨٧ ، يفسح المجال لنظام توزع فيه المهام بين الشعب على أساس الحكم ، بطريقة عشوائية إلى حد ما ، على مدى كونها خلقة و/أو منتجة . وهذا يجعل دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، التي تتولى أصلاً مسؤوليات مختلفة عن الانتاج ، تمثل الس

إقامة جهاز للإنتاج النهائي يرتبط بـمجالات الاختصاص التي تفعها ، على حساب شعبية انتاج المواد الإعلامية . ويمكن للدائرة أن تنافس الشعبة ، بل وأن تستغني عن خدماتها ، بمقدار تمكّنها من إنجاز منتجات إعلامية ممولة من مواد خارج الميزانية ، لأن مهمتها هي الجمع بين هذه الأموال ومراقبتها . وهذا الوضع مربك ، وقد يسبب صراعات داخلية وتداخلاً يكون موضعًا للخلاف ، كما أنه وضع يحتاج إلى توضيح .

خامسا - الإزدواجية والتداخل في نشر المعلومات

ألف - تقسيم شعبة العلاقات الخارجية سابقا

١٣٣ - إن تقسيم شعبة العلاقات الخارجية سابقا إلى كيانين جديدين أحدهما لنشر المعلومات والآخر لمراكز الأمم المتحدة للإعلام ، يغير كثيراً من التنظيم العام لإدارة شؤون الإعلام . بيد أنه يبدو أن الحاجة إلى الترشيد وإلى ايجاد تنظيم أكثر حيوية - وهو أمر كثيراً ما شدد عليه المسؤول عن إدارة شؤون الإعلام - كانت موضوع التجاهل الكامل في هذا المد . ذلك أن إنشاء شعبة مراكز الأمم المتحدة للإعلام تلبّي حاجة واضحة للتنسيق والإشراف على عمل هذه المراكز التي تعتبر القنوات الخارجية للنشر والإعلام الجماهيري ، في حين أن الحاجة إلى وجود شعبة للنشر أقل من ذلك كثيراً .

١٣٤ - ويبدو أن شعبة النشر الجديدة هي في الحقيقة أشبه شيء بوعاء للتجميل أكثر من أن تكون كياناً إدارياً ذا وظيفة محددة ومهام معرفة تعريفاً واضحاً . وإجراء دراسة للوظائف التي يفترض في وحدتها ودائرتها وقسميها أن تؤديها يكشف سريعاً عن إفراط في الإزدواجية . ويمكن بسهولة تقسيم هذه الشعبة ونقل وظائفها إلى أماكنة أخرى في الإدارة ، مما يدل على أن المحافظة على الشعبة ليست ضارة ، لكنها بالتأكيد ذات فائدة قليلة وتقود بسرعة إلى الاستنتاج بأنه ينبغي إلغاء الشعبة .

١٣٥ - إن وظيفة شعبة النشر ، وفقاً لما ورد في الوثيقة ST/SGB/Orgnization/DPI هي تنشيط شبكة محاوري المنظمة وشركائها ، الذين هم أيضاً موزعون لمنتجاتها الإعلامية . وتعامل شعبة النشر مع كل من الجمهور العام والمنظمات غير الحكومية ، ومع الوكالات المتخصصة ومختلف وسائل الإعلام التحريرية والسمعية - البصرية . والوظائف الرئيسية لشعبة النشر هي كفالة أوسع مدى ممكن في توفير هذه الخدمات وكفالة وصول المنتجات الإعلامية في الوقت المناسب إلى الأطراف المعنية .

١٣٦ - وشعبة النشر مسؤولة أيضاً عن تنظيم خدمات الحقيقة البريدية ومراقبتها من الناحية المالية وعن رزم المنتجات الإعلامية ونقلها . وهي مسؤولة عن عقد اجتماعات إعلامية لموظفي الأمم المتحدة ودورات توجيهية لموظفي الصحافة والوشائط المكلفين بالعمل لدى مراكز الأمم المتحدة للإعلام . وعليها كذلك أن تنظم الاجتماعات الإقليمية لمديري مراكز الإعلام والاجتماعات الإعلامية لممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين .

١٣٧ - وتضم شعبة النشر دائرة نشر المعلومات ، ووحدة اعتماد وسائل الإعلام والاتصال بها ، وقسم للعلاقات المؤسسية وشؤون المنظمات غير الحكومية ، وقسم للخدمات العامة . وهذا الهيكل التنظيمي ليس منسجماً تماماً كما أن توزيع المهام بين دائرة نشر المعلومات والوحدة والقسمين ليس منطقياً جداً .

١٣٨ - وتقوم دائرة نشر المعلومات بما يلي :

- تنسيق توزيع المواد الإعلامية على الدول الأعضاء ، ووسائل الإعلام ، والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ، ومراكز الأمم المتحدة للإعلام ، والمنظمات غير الحكومية ؛

- الاحتفاظ بقوائم بريدية خاصة بالمنظمات غير الحكومية ووكالات الإعلام وجهات إعادة النشر المحتملة ، لتكون مرجعاً سهلاً وسرياً للأغراض الترويجية ؛

- وضع قواعد للبيانات من أجل تشغيل نظام بريدي الكتروني ؛

- إجراء استقصاءات لمراكز الأمم المتحدة للإعلام والمنظمات غير الحكومية بصورة منتظمة لتحديد حاجاتها واهتماماتها بغية كفالة إجراء توزيع كفاءة وهادف ؛

- وضع ترتيبات مع جهات النشر الخارجية من أجل إنتاج توزيع منتجات الأمم المتحدة الإعلامية ، حسب الاقتضاء .

١٣٩ - أما وحدة اعتماد وسائل الإعلام والاتصال بها فهي ذات طبيعة مختلفة تماماً . وهي توفر المساعدة الإدارية (مكان العمل ، المساعدة التقنية ، المرافق) لممثلي

وما ينطوي الإعلام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك . ويقوم موظفو الوحدة بالإشراف على مراسلي الصحافة ويرافقون أفرقة الأفلام والتلفزيون الذين يقومون بزيارة المقر . ولعليها مسؤولية كبيرة في مجال الأمن ، لأن أفرقتها التقنية تعمل بالقرب من رؤساء الدول والحكومات . لذلك فإن دورها هام . لكنه ينبغي أن يتم أداء هذا الدور بكفاءة ، وقد لا تكون الترتيبات الجديدة أفضل الوسائل لكافلة ذلك .

١٤٠ - ومن وجهة النظر العملية ، قد يكون من المستحب أن يتم إلتحاق هذه الوحدة بمكتب المتحدث باسم الأمين العام (الدائرة التنفيذية المعنية بوسائل الإعلام) بدلاً من أن تشكل جزءاً من شعبة النشر . فتقسيم المسؤوليات عن وسائل الإعلام بين هاتين الشعبتين لا يؤدي إلا إلى تعقيد مهمة مراسلي الصحافة والإذاعة والتلفزيون . ففي النظام الحالي ، لا يستطيع المراسلون ، كمجموعة ، أن يتخذوا إجراء أو أن يناقشوا في مكتب واحد المسائل المتعلقة بالاعتماد والجوانب التقنية لعملهم والتسهيلات الروتينية التي يحق لهم أن يحصلوا عليها من إدارة شؤون الإعلام . لذلك يبدو أنه مما يجدر فعله دمج هذه الوحدة في الدائرة التنفيذية المعنية بوسائل الإعلام . وبالنظر إلى اتصالات الدائرة التنفيذية المعنية بوسائل الإعلام وممارساتها وخبرتها ومكانتها ، فهي في كل الأحوال أفضل استعداداً من شعبة النشر للوفاء بالاحتياجات الفنية لوسائل الإعلام .

١٤١ - وبالإضافة إلى دائرة نشر المعلومات ، ووحدة اعتماد وسائل الإعلام والاتصال بها ، توجد وحدة مسؤولة عن الحفاظ على استمرار العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ومواصلة إبلاغ الوكالات المتخصصة بالأنشطة الإعلامية لإدارة شؤون الإعلام . وهذا القسم يقوم بالتخطيط والتنظيم للاتصال مع المؤسسات والوكالات التي تشتهر مع الأمم المتحدة في الهدف والغايات . وهو يوفر لممثليها وللفرق العاملة الاعتماد والاجتماعات الإعلامية . وتشير الوثيقة A/C.5/43/1/Add.6 ، في جملة أمور ، إلى برامج التدريب وتوجيه ممثلي المنظمات غير الحكومية ، وأنشطة نشر مشتركة ، واستكمال المنشورات بفرض استعمالها ، ودراسات استقصائية بشأن تنظيمها وأساليبها .

١٤٢ - كما تحتوي شعبة النشر على قسم للخدمات العامة وظيفته الأساسية تنظيم الزيارات إلى مختلف مكاتب الأمم المتحدة (١٠٠ زائر سنوياً ، في المتوسط ، في جنيف ما يتراوح بين ٥٠٠ ... ٥٠٠ زائر و مليون زائر في نيويورك) . ويؤدي هذا القسم دوراً ليس بالقليل ، نظراً للإيرادات المالية التي يدرها ، ولترويجه للممثل ، وللمهمة التعليمية التي يؤديها . وهو يقوم بتشغيل الجولات التي تجري برفقة المرشدين ويصدر التوجيهات ذات الصلة . وينظم البرامج للمجموعات الزائرة ويعالج الطلبات على

المعلومات التي ترد من الجمهور بالمراسلة أو بالاتصال الهاتفي . وهو الذي يوفر المتتحدثين باسم الأمانة العامة للمدارس والجمعيات والجامعات ، ويقدم النصائح بشأن تنظيم المؤتمرات ، وتوفير المرافق والمواد الازمة .

١٤٣ - إن خاتمة هذا القسم ليست موضع شك ، لكن موقعه في الهيكل التنظيمي للإدارة والحالة بشبكة النشر لا يتفقان مع أية حاجة معينة . ويمكن النظر في نقل هذا القسم إلى شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية ، أو دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، أو شعبة مراكز الأمم المتحدة للإعلام .

باء - إنشاء شعبة جديدة لمراكز الإعلام

١٤٤ - إلى جانب شعبة النشر ، التي خلفت شعبة العلاقات الخارجية سابقاً في إدارة شؤون الإعلام ، وجد أن من المستحب إنشاء شعبة جديدة لمراكز الأمم المتحدة للإعلام تتتحمل مسؤولية ترشيد وإحياء شبكة الخدمات الخارجية . وتجري في تقرير تكميلي معالجة دور مراكز الأمم المتحدة للإعلام ووضعها وإعادة تنظيمها . لكن الضرورة تدعوا هنا إلى دراسة العلاقة بين شعبة النشر والشعبة الجديدة لمراكز الإعلام .

١٤٥ - تضم الشعبة الجديدة دائرة لعمليات المراكز ، وقسم للسياسات والبرامج ، وقسم لمراكز ودوائر الإعلام التابعة للأمم المتحدة يوزع عمله على أربعة مكاتب إقليمية . ووظائف مديره هي :

- أن يعمل بوصفه قناة للاتصال بين المقر والمراكز ، وأن يشرف على المراكز ويدعمها ، وأن ينظم التناوب المنتظم لمديريها ؛

- أن ينشر المعلومات الصادرة إلى المراكز والآتية منها بالتعاون مع إدارة البحث وجمع المعلومات المرتبطة مباشرة بالمكتب التنفيذي للأمين العام ؛

- أن ينسق الترتيبات الرامية إلى تحقيق تعاون المراكز مع مكاتب برامج الأمم المتحدة ومنظماتها في الميدان وأن يوفر ، حسب الاقتضاء ، الاتصال مع الدول الأعضاء .

١٤٦ - ويتوفر قسم السياسات والبرامج التابع للشبكة جميع التوجيهات الازمة بشأن السياسة والبرامج ، ويغفل الاتساق والجودة في الخدمات الميدانية ، ويستكمل كتيب

التشغيل ، ويوفر برامج التدريب للمديرين والموظفين وغيرهم من العاملين في المراكز . وهو يؤدي دوراً رئيسياً في تنظيم اجتماعات مديرى المراكز ويعمل معهم في تصميم المادة الترويجية المناسبة ، كما يسعى إلى الحصول على دعم مالي من خارج الميزانية للمشاريع المتعلقة بمراكز الأمم المتحدة للإعلام .

١٤٧ - وبناء على ذلك فإن إصلاح نظام النشر في إدارة شؤون الإعلام هدفين . فإعادة تنظيم مختلف وظائف شعبة النشر كانت مصحوبة بجهد لجعل العلاقات مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام مستقلة بذاتها من خلال إنشاء شعبة جديدة . أما التوزيع وما يتصل به من وظائف ، وهو ما كان في السابق موزعاً بين جميع الشعب ، فقد تركز الآن في شعبة واحدة هي شعبة النشر . وبما أن هذه الشعبة هي مرحلة الانتقال الازمة لنقل منتجات الإدارة إلى الجمهور ، وجد أن المستحب أن تدخل في وظائفها العلاقات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات التي تسعى إلى أهداف مماثلة لأهداف الأمم المتحدة .

١٤٨ - وكذلك تمثلاً مع الأهداف التي سعى إلى تحقيقها مروجو إعادة التنظيم ، أُسست إلى شعبة جديدة لمراكز الإعلام مسؤولية إعادة تنظيم مراكز الإعلام وتنفيذ إصلاح في الخدمات الخارجية ، بوصف ذلك امتداداً للإصلاح في المقر ، مما سيجعل الإصلاح في المقر ذا فعالية كاملة . وبينما يخضع رئيس شعبة النشر ، مثله في ذلك مثل رئيس دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع وشعبة إنتاج المواد الإعلامية ، للسلطة التنسيقية لمكتب العمليات البرنامجية ، يقدم مدير شعبة مراكز الأمم المتحدة للإعلام تقاريره إلى رئيس إدارة شؤون الإعلام مباشرة . وهكذا يبدو أن مسؤولية هذا العمل لم تكن في الحسبان . فالخطيب لتنفيذ نشر المنتجات الإعلامية داخل شعبة محددة ، مع تجاهل مسألة التنظيم الإداري لمراكز الإعلام ، لا بد أن تنشأ عنه معوبات خطيرة .

جيم - عمليات النقل وإعادة التشكيل المطلوبة

١٤٩ - إن معايير توزيع المسؤوليات عن العلاقات بالمنظمات غير الحكومية ، داخل شعبة النشر ، ليست واضحة . فهذه العلاقات تكون أحياناً من مسؤولية دائرة نشر المعلومات ، وتكون أحياناً أخرى من اختصاص قسم العلاقات المؤسسية والمنظمات غير الحكومية . ومثال ذلك أن الدائرة ستكون مسؤولة عن تنسيق نشر المعلومات على المنظمات غير الحكومية ، بيد أنها متكونة أيضاً عن القائمة البريدية الخامسة بالمنظمات غير الحكومية والاستقصاءات الخامسة باهتماماتها وحاجاتها . وسيكون قسم المنظمات غير الحكومية ، كما يوحى بذلك اسمه ، مسؤولاً عن العلاقات العامة بالمنظمات غير الحكومية ، ولكنه سيتولى أيضاً اعتماد ممثليها ومسؤولية تدريب موظفيها وتزويدهم بالمعلومات .

١٥٠ - ولا يبدو أن هذا التوزيع الداخلي للمهام على قدر كبير من حسن التنظيم ، بل أنه يبدو أبعد عن المنطق أن تدمج شبكات مراكز الإعلام وشبكة العلاقات بالمنظمات غير الحكومية في شب منفصلة . وكما هو مبين في الوثيقة ST/SGB/Orgnization/DPI ، ينبغي على مراكز الإعلام أن تظل وثيقة الصلة في عملها بمؤسسات الإعلام والتعليم ، وخصوصاً بالمنظمات غير الحكومية التي تعتبر وسائل مفيدة بوجه خاص في توزيع وثائق الأمم المتحدة وفي الترويج لمقاصد المنظمة .

١٥١ - وأنشطة مراكز الإعلام وأنشطة المنظمات غير الحكومية متراقبة إلى حد يصعب معه كثيراً الفصل بينها في التنظيم الجديد لإدارة شؤون الإعلام وأسنانها إلى شب مختلفة ؛ إذ يجب على شعبة مراكز الإعلام أن تظل ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، على اتصال بعمل المنظمات غير الحكومية وأنشطتها ، مثلما يجب على شعبة النشر أن تكون على علم ببعض أنشطة مراكز الإعلام . وكما هو مبين في الوثيقة A/C.5/43/1/Rev.1 الفرعي "خدمات الترويج" على أن تقوم شعبة النشر "بتعزيز وتنسيق أنشطة الإعلام في هذا المجال مع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة" . بيد أن هذا يعني بالضرورة أن تتدخل اختصاصات شعبة النشر في اختصاصات شعبة مراكز الإعلام التي يكلّفها هذا البرنامج الفرعي بنفس المهمة .

١٥٢ - ودائرة نشر المعلومات بشعبة النشر مسؤولة ، ضمن أمور أخرى ، عن تنسيق توزيع المواد الإعلامية على مراكز الأمم المتحدة للإعلام ، وعن إجراء استقصاءات للمرأكز والمنظمات غير الحكومية . ومن الصعب تصور الكيفية التي يمكن بها لشبعة النشر أن تضع قوائمها البريدية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية وأن تنشئ قواعد للبيانات دون دعم وعون نشطين من مراكز الأمم المتحدة للإعلام . بل من الصعب تصور السبب في أن شعبة النشر ، وليس شعبة مراكز الإعلام ، هي التي تتولى تنظيم دورات لتدريب أو توجيه موظفي ومديري مراكز الأمم المتحدة للإعلام .

١٥٣ - ومن الواضح أن الرغبة في الإبقاء على بعض المناصب الفردية قد تركت بعض الاشر في إصلاح نظام النشر في إدارة شؤون الإعلام . فقد أدت إلى تشتت وتدخل في الاختصاصات ، وهذا يسيء كثيراً إلى عملياتها . ولا مفر من أن يؤدي التعايش بين شعبتين موجهتين إلى الخارج ومكلفتين باختصاصات متراقبة وأحياناً متشابهة إلى صراع مستمر بينهما . وهذه الأزدواجية تسبب معوبات مستمرة في العلاقات مع الشعب الأخرى للإدارة ، وخصوصاً مع شعبة إنتاج المواد الإعلامية . وقد ينجم ضرر بالغ عن وجود تناقض ، إن لم يكن تصارع ، عندما يكون هناك طرفان مسؤولان عن توزيع الأفلام وعن الإذاعات التليفزيونية .

١٥٤ - وتقوم شعبة مراكز الإعلام بمهام محددة ، وهي تنسق الأنشطة المتجالسة لشبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام التي تمثل في وقت واحد دوائر خارجية لإدارة شؤون الإعلام ومراكز لتنسيق نشر المواد الإعلامية التي توزعها المنظمات غير الحكومية بشكل فعال أكثر من وسائل الإعلام المحلية ودوائر الإعلام الحكومية . ولتبسيط وترشيد نظام يتعرّض حتماً بالتعارض بين الشعبتين ، من اللازم تقسيم شعبة النشر ونقل اختصاصاتها - التي تتتنوع كثيراً في بعض الأحيان - إلى مختلف شعب إدارة شؤون الإعلام .

١٥٥ - والنتيجة الأولى لمثل هذا التغيير الشامل في الهيكل التنظيمي للإدارة هو إلغاء شعبة النشر . وينبغي أن يقترن إلغاء الشعبة بإجراءات على غرار ما يلي :

(أ) دمج دائرة العلاقات المؤسسية والمنظمات غير الحكومية التابعة لشعبة النشر في شعبة مراكز الإعلام .

(ب) نقل مهام شؤون المنظمات غير الحكومية ، التي تدخل في اختصاص دائرة النشر الموجودة في شعبة النشر ، إلى دائرة العلاقات المؤسسية والمنظمات غير الحكومية التي ينبع منها أن تصبح جزءاً من شعبة مراكز الإعلام .

(ج) دمج دائرة نشر المعلومات بعد تقليل اختصاصاتها على هذا النحو إما في دائرة عمليات المراكز أو في وحدة مراكز ودوائر الإعلام في شعبة مراكز الإعلام .

(د) نقل وحدة اعتماد وسائل الإعلام والاتصال التابعة لشعبة النشر إلى مكتب المحتوى باسم الأمين العام .

(هـ) نقل قسم الخدمات العامة إلى شعبة إدارية ومالية منفصلة عن المكتب التنفيذي لرئيس إدارة شؤون الإعلام أو إلى شعبة إدارة الاتصالات والمشاريع أو إلى شعبة مراكز الإعلام .

سادساً - الولايات المتوازية وإعادة توزيع اختصاصات الإعلام

الف - المشكلة من بدايتها

١٥٦ - بالإضافة إلى إدارة شؤون الإعلام ، التي تعمل داخل نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة ، يوجد في الوكالات المتخصصة والهيئات الفرعية أيضاً دوائر إعلامية مختلفة الأحجام . وتقوم لجنة الإعلام المشتركة للأمم المتحدة ، التي يرأسها المسؤول عن إدارة

شئون الإعلام ، بتنسيق الأنشطة الإعلامية لوكالات منظمة الأمم المتحدة هذه . وتتعدد الجمعية العامة كل سنة قرارات تدعو فيها الأمين العام إلى زيادة كفاءة إدارة شئون الإعلام ، مع تأكيد خام على "اتخاذ نهج منسق" من قضايا إعلامية لها طابع الأولوية .

١٥٧ - ونوع العلاقات بين دوائر الإعلام الموجودة بالوكالات المتخصصة وإدارة شئون الإعلام ، وهي علاقات تدعو الحاجة إلى إقامتها وتعزيزها ، لا يسبب أية مشاكل خاصة تتعلق بالتنافر أو التنازع . وهناك استثناء من ذلك هو حالة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي يوجد ازدواج بين بعض وظائفها ووظائف إدارة شئون الإعلام . ومع ذلك يوجد في الأمانة العامة ، أو حولها ، عدد من الإدارات والمكاتب والمراكز والوحدات التي تفضل لا تستعين إلا ببعض خدمات إدارة شئون الإعلام ، وأن تقيم لأنفسها أجهزة إعلامية خاصة بها .

١٥٨ - وهذه الحالة ليست جديدة . ففي عام ١٩٨٣ اتضح من تقييم لأنشطة إدارة شئون الإعلام أنه كان هناك ، منذ عام ١٩٧١ ، تزايد في تشتت مهام الإعلام وفي الموارد البشرية والمالية المخصصة لها (E/AC.51/1983) . وأقرب من ذلك عهدا ما ذكرته التقديرات وهو أن الهيئات القليمية ومختلف الإدارات والمكاتب والمراكز والجمعيات ، باستثناء إدارة شئون الإعلام ، تخصص معا ٢٦ سنة عمل كل عام لأنشطة الإعلام (٢٣ سنة عمل من وقت موظفي الفئة الفنية و ١٣ سنة عمل من وقت موظفي فئة الخدمات العامة) . وذكر أن ٤٢ في المائة من الأنشطة الإعلامية الخارجية عن إدارة شئون الإعلام تجري في المقر بنيويورك ، وأن ٣٣ في المائة من هذه الأنشطة تجري في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، أما الباقي فموزع أساسا على اللجان القليمية ومجلس الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة في فيينا (A/43/651) .

١٥٩ - كما أشار إلى هذه الحالة فريق الخبراء الذي اقترح في الفقرة (٢) من توصيته رقم ٣٧ توحيد أنشطة الإعلام هذه الخارجة عن الإدارة "قدر المستطاع" . ولذلك دعت الجمعية العامة الأمين العام إلىبذل كل الجهود الممكنة لجعل إدارة شئون الإعلام مركز تنسيق لأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة . وكان من المقرر إجراء دراسة جدوى عن ما يلزم من تعزيز وتنسيق ، مع الإشارة بوجه خاص إلى الآثار المالية وإلى مدى فعالية هذه العملية في زيادة إنتاجية إدارة شئون الإعلام .

١٦٠ - وبعد أن نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذه المسألة وفي التقرير الذي يتناول مدى صلاحية التوصية ٣٧ ، لاحظت تأمل العوامل التي تعرقل توحيد الأنشطة الإعلامية في الإدارة ، والاستنتاجات السلبية التي خرج بها الاستعراض .

كما أشارت الإدارة إلى عجزها عن تحمل مسؤوليات إضافية إلى أن يستقر تنظيمها السليم . لذلك اقترح الأمين العام إجراء استعراض آخر للمسألة "لبن قبل عام ١٩٩٢" . (A/43/651)

١٦١ - وقبلت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وجهة النظر هذه ، ولكنها ظلت على اقتناعها بالحاجة إلى موافقة الجهات الجاربة . ورغم اختلاف اللجنة الطفيف مع الأمين العام ورأيها في الحاجة إلى اتخاذ إجراء أسرع ، فقد حثت على إجراء الاستعراض الجديد الذي أشار إليه الأمين العام "قبل عام ١٩٩٢" . كما أعربت اللجنة عن توقعها أن تحاول إدارة شؤون الإعلام ، والمكاتب الأخرى المشتركة في الأنشطة الإعلامية ، تحسين التعاون بينها "الاستخدام الموارد المخصصة بما يضمن أفضل النتائج" .

١٦٢ - وفي هذا المجال هناك عقبة مزدوجة تواجه أية رغبة لزيادة الكفاءة بتفادي أي تبذيد للموارد البشرية والمالية . وهذه العقبة موصولة لأن أية إدارة تسعى دائماً إلى البقاء وتتوسيع نطاق اختصاصها ، كما أنها عقبة قانونية لأن الأنشطة الإعلامية التي تتولاها هذه الهيئات قد كلفتها الجمعية العامة بها . والاقتصاد في التكاليف ممكن . ولكن لا يمكن تجاهل أية ولاية مسندة . وكثيراً ما تصطدم محاولات إعادة التنظيم بالولاية ، واحتمال النجاح في إعادة التنظيم ضئيل أو معどوم كما جاء في التقرير المذكور أعلاه للأمين العام .

١٦٣ - ولذلك ، فقد وامت إدارة شؤون الإعلام منذ عام ١٩٨٧ اتخاذ موقف الانتظار . ويذكر برنامجها الغرعي ١ "الخدمات الترويجية" على إجراء "اتصالات منتظمة" مع الإدارات الأخرى في الأمانة العامة للأمم المتحدة "من أجل تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإعلامية" (A/C.5/43/1/Rev.1) . ويذكر البرنامج الغرعي نفسه على توحيد وتنسيق الأنشطة الإعلامية الميدانية المفطّل بها مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ، "بغاية زيادة فعالية الأداء" . كما يدعو هذا البرنامج الغرعي إلى الاشتراك في رعاية "مشاريع نموذجية" و "حملات شاملة" بشأن المسائل ذات الأولوية . ومتوفّر إدارة شؤون الإعلام جزءاً من تكاليف الإنتاج المشترك وإشراك مراكز الأمم المتحدة للإعلام إشراكاً أكثر وثوقاً في إحياء المناسبات المتعلقة بهذه المسائل .

١٦٤ - وبغض النظر عن الأسلوب المستخدم ، فإنه لا يمكن توخي ما هو أكثر إيجابية من عملية التشاور والتنسيق التي ، في حين أنها لا تستبعد لجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام ، فإنه شادراً ما يشار فيها إلى الدور الذي يمكن للجنة أن تؤديه . وترى رئاسة إدارة شؤون الإعلام ، أنه ينبغي لإدماج النهج وال الحوار في الفرق الترويجية

التابعة لدائرة الاتصالات وإدارة المشاريع أن يؤدي ، في الأجل المتوسط ، إلى تخفيض الصعوبات التي أوجبها الافتقار إلى إعادة التنظيم . ومع التسلیم الكامل بوجود ولايات مماثلة ، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى إعادة تنظيم توزيع المسؤوليات والإنتاج الإلغا^تمي بين إدارة شؤون الإعلام والمكاتب الأخرى التابعة للأمانة العامة .

١٦٥ - وإذا لم يكن بالإمكان ، في الأجل المتوسط ، تجميع جميع الأنشطة الإعلامية التي تقوم بها الأمانة العامة داخل إدارة شؤون الإعلام ، فلا أقل عنده من نطاق النتائج التي تترتب على استحالة العمل . ويجب ألا تفسر استحالة الامتثال للتوصية ٣٧ لفريق الخبراء حالياً على أنها إتاحة المجال لمزيد من الازدواجية وزيادة المنافسة المكلفة . ولذلك ، فإن من الضروري دراسة العيوب الرئيسية في الوضع الراهن والنظر في بعض العلاجات العملية ، دون انتظار عام ١٩٩٣ وهو الموعد الذي حدّدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .

باء - إدارة شؤون الإعلام والمعلومات المتعلقة
بالمواضيع ذات الأولوية

١٦٦ - في حالة هيئات كمكتب مفوض الأمم المتحدة لساميبيا ، ووحدة الإعلام والعلاقات مع وسائل الإعلام التابعة له ، ومركز مناهضة الفصل العنصري وشبكة حقوق الفلسطينيين ، تتصل المعلومات المقدمة بالمواضيع ذات الأولوية والمسائل ذات الحساسية السياسية التي ترتبط بالمواضيع التي هي محل ولاية خاصة قررتها الجمعية العامة . بيد أن الأنشطة الإعلامية التي تتطلع بها هذه المكاتب التابعة للأمانة العامة باعتبارها منوطه بعدد محدود جداً من الأشخاص ، فإنه يُنصح أن تتولى إدارة شؤون الإعلام المسؤولية عن المعلومات المعنية ، كما تم إيضاحه في بعض قرارات الجمعية العامة .

١٦٧ - واستناداً إلى توصية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ، فقد طلب إلى إدارة شؤون الإعلام أن تقوم "بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة" بمواصلة برنامجها الإعلامي الخاص . وهذا في إسناد الخدمات التي يتبعين على الإدارة أن تقديمها تتراوح من نشر الأخبار إلى إصدار المنشورات ومن عقد الحلقات الدراسية أو تنظيم زيارات للمحفيين إلى البرامج الإذاعية والبث التلفزيوني .

١٦٨ - وبالمثل ، وعملا بالقرار ١٤٤٢ دال ، فقد طلت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوعز إلى إدارة شؤون الإعلام بأن تقدم المساعدة إلى مجلس الأمم المتحدة لนามيبيا في تنفيذ برنامجه لنشر المعلومات ، وبأن تكفل اتفاق جميع أنشطة الأمم المتحدة فيما يتصل بمسألة ناميبيا مع المبادئ التوجيهية للسياسة التي وضعها المجلس . كما يطلب القرار نفسه تجميع كل الأنشطة التي تتصل بنشر المعلومات عن ناميبيا تحت بند واحد في إطار باب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩٠ المتصلة بإدارة شؤون الإعلام . كما يتعين على الإدارة أن تقدم إلى مجلس الأمم المتحدة لนามيبيا تقريرا مفصلا عن استخدام الأموال المخصصة .

١٦٩ - وليس من شأن توزيع المسؤوليات بين مكاتب الأمانة العامة التي عهد إليها بمهام تتصل بالمواضيع ذات الأولوية والإدارة نفسها أن تشير أي تناقض أو خلاف . ففي هذه المكاتب لا يتولى الأنشطة الإعلامية سوى وحدات صغيرة جدا أو عدد محدود من الموظفين . وتمثل اهتماماتهم الرئيسية في توضيح المواضيع ومحفوظ المعلومات التي يتعين تقديمها . ونظرا لأن هذه المكاتب ليست مجهزة من الناحية التقنية لتنفيذ مهام الإنتاج والنشر ، فمن المنطقي أن تقوم إدارة شؤون الإعلام بتزويدها بما يلزم من الدعم الإداري والمتعلق بالمعلومات ، وفقا لولايتها العامة وأي ولايات خاصة .

١٧٠ - ومن الواقع بطبيعة الحال أن "أخصائي مواضيع السياسة" التابعين للمكاتب المذكورة أعلاه سيحتفظون باستقلال ذاتي كامل أو يقومون بدور حاسم في ميدان الإعلام (تنظيم الزيارات والحلقات الدراسية القليمية وال العلاقات مع المنظمات غير الحكومية) . بيد أنه إذا كان يتعين عليهم أن يعملوا بتعاون وثيق مع المسؤولين في إدارة شؤون الإعلام داخل إطار فرع البرامج التابعة لدائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، فإنه يجب أن يكون واضحا أن تطوير المنتجات والخدمات هو مسؤولية إدارة شؤون الإعلام وحدها .

١٧١ - ومع وضع الموارد التقنية الموجودة تحت تصرف مختلف المكاتب في الاعتبار ، فليس من المفهوم أن يكون هناك أي تناقض بين هذه المكاتب وإدارة شؤون الإعلام . ومن ذلك ، ومن أجل تجنب أي ازدواجية ، فإنه ينبغي أن ينبع صراحة على أن مهام إمداد المعلومات ونشرها (المنشورات والأفلام ، والبث الإذاعي والتلفزيوني ، والمجموعات الإعلامية والمجلات) تقع حصرا ضمن نطاق مسؤولية أفضل الإدارات تجهيزا ، إلا وهي إدارة شؤون الإعلام . ورهنا بأي توضيح يمكن أن يملأ هذا المبدأ ، فإن من المستحب لذلك ، المحافظة على الوضع الراهن في هذا المجال من معالجة المواضيع ذات الأولوية وتبثة الرأي العام الدولي لدعمها .

جيم - إدارة شؤون الإعلام والمعلومات المتعلقة
بالمواضيع الأساسية

١٧٣ - إذا ما قمنا بدراسة إدارة شؤون نزع السلاح أو مركز حقوق الإنسان أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أو مركز شؤون الشركات عبر الوطنية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فإننا نرى أن لجميع هذه الهيئات ميزة واحدة مشتركة . إنها معنية بالمواضيع الأساسية التي يجب أن تميز عما يعرف باسم المواضيع ذات الأولوية ، وتقوم بمعالجتها . وتشمل المواضيع ذات الأولوية المشاكل السياسية التي يمكن أن يتوقع حلها في الأجل القصير . وقد سعت الجمعية العامة ، عن طريق إبراز هذه المواضيع ، إلى التوجيه في البحث عن حل . أما المواضيع الأساسية ، من جهة أخرى ، فهي ذات طابع هيكلية ومستمرة . ولذلك ، فإن المهام الإعلامية للمكاتب المعنية يجب أن تصاغ تبعاً لذلك وترتبط مسألة علاقاتها مع إدارة شؤون الإعلام نتيجة لذلك .

١٧٤ - وفي حين أن لهذه المواضيع ، كنزع السلاح وحقوق الإنسان والتجارة العالمية والشركات عبر الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية جوانب تقنية هامة ، فإن لها مع ذلك محتوى سياسي . وكلما زادت أهمية هذا المحتوى السياسي ، كلما زاد اهتمام وسائل الإعلام بهذه المواضيع . لذلك فإن من الطبيعي أن تقوم المكاتب الإدارية المعنية بهذه المواضيع بإنشاء دوائر لتقديم المعلومات ذات الصلة . أما أن تقوم هذه المكاتب بتوسيع هذه الدوائر إلى الحد الذي ربما أصبحت فيه مناسبة لإدارة شؤون الإعلام أو مختلفة عنها فهو أمر أقل منطقية ، لكنه ربما كان حتمياً .

١٧٥ - أما الالامركزية ، التي يتم تعزيزها بشكل حتمي أكثر مما ينبغي وربما يؤدي إلى التشديد ، فهي تتعارض مع التجميع الذي قد يفضي إلى إمداد المنتجات الإعلامية المختلفة فكريًا . وإذا لم يكن هناك خيار واضح ، فسيكون هناك ميل إلى تحقيق توازن سيكون لإيجاده بقدر ما للمحافظة عليه من معونة . ومهمًا تكون قيمة المساهمة السياسية التي يقدمها المسؤولون عن المواضيع ذات الأولوية وجوهر الرسالة التي يودون إبلاغها ، فليس هناك تحت تصرفهم سوى موارد محدودة جداً من الناحية السوقية والمتصلة بوسائل الإعلام ، وبالمثل ، فإن أولئك المسؤولين عن المواضيع الأساسية قد يكونون في وضع يتمكنون فيه من التشديد على الولاية الخامدة التي عهد بها إليهم ، إلا أنهما إذا مكثوا من مزيد من الموارد الإعلامية ، فسيستغلون تلك الولاية تجاه إدارة الإعلام وبما يضر بها .

١٧٥ - ولا تكتفي إدارة شؤون نزع السلاح وفرع الإعلام التابع لها بالادعاء بأنه ما من أحد يمتلك المعرفة التامة والمعلومات الأساسية التي تمكّنه من إنتاج مواد مفيدة بشأن الموضوع سوى موظفيها المتخصصين في مواضع نزع السلاح . وهم يشددون كذلك على الولايات الناشئة من قرارات الجمعية العامة ويقدمونها كتبرير لقيامه بإصدار "حولية نزع السلاح" (٩٠/٣١) ، وإصدار عدة منشورات دورية (٩٠/٣١ ، ٨٧/٣٢ هـ ، ١٠٠/٣٧ طاء ، ٧١/٣٢ زاي) ومنشورات وكراسات مختلفة (٦٣/٣٩ ألف ، ٣٧/١٠٠ حاء وطاء وواو) .

١٧٦ - وليس هناك أي اتفاق يشمل تبادل الخدمات بين إدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون نزع السلاح . وتقدم إدارة شؤون نزع السلاح المواد ذات الصلة التي يمكن استخدامها عندئذ في المقالات الواردة في المنشورات الدورية أو في الجولية التي تقوم إدارة شؤون الإعلام ببنشرها . وهي تقدم عند الطلب ، محاضرات أو مشتركين في المباحثات والاجتماعات المتخصصة . وقد كان من عادة إدارة شؤون الإعلام أن تزود إدارة شؤون نزع السلاح بالدعم السوقي ، بما في ذلك رزم المواد والنقل البحري والتوزيع إلى مراكز الأمم المتحدة للإعلام ، إلا أنه في السنوات الثلاث الماضية كانت إدارة شؤون نزع السلاح تقوم بهذا العمل بنفسها نظراً لافتقار إدارة شؤون الإعلام المزمن إلى الموارد المالية .

١٧ - وتعتبر الحالة بالنسبة للأونكتاد مماثلة . فقد أكّدت سلطات الأونكتاد في رسالتها على استبيان إدارة شؤون الإعلام المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٧ ، على الطابع التقني للمسائل التي تعالجها تلك المنظمة والخبرة المتصلة بالتجارة والتنمية الازمة للقيام بأي عمل إعلامي في هذا الميدان . وبالنسبة للاتصالات اليومية للمعلقين الاختصاصيين والتفاوض على الاتفاقيات أو إبرامها ، يجب أن تقدم المواد الإعلامية المناسبة من جانب أشخاص يتمتعون بمهارات مناسبة . وقد أكّدت قرارات الأونكتاد هذا النهج عن طريق دعوة الأمين العام للأونكتاد لتكثيف الأنشطة الإعلامية التي تضطلع بها المنظمة لتعبئة الرأي العام (٣٥ (د - ٢) ، (٣٦ (د - ٣) ، (٤٣ (د - ٣)) .

١٧٨ - كما تسرى الملاحظات السابقة ، إلى حد كبير ، على مركز شؤون الشركات عبر الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . فهاتان الهيئةتان يعد تقديم المعلومات العامة عن هذه المواضيع الأساسية أحد مهامهما ، تعتبران على أي حال أفضل تجهيزا من إدارة شؤون الإعلام لاداء هذه المهمة ، سواء من الناحية الفكرية أو من حيث الموارد من الوثائق . وهما تسعين ، من حيث المبدأ ، إلى الوصول إلى الرأي العام

ال العالمي ، لكن جمهورها الحقيقي يتمثل في أولئك الذين يقومون مقام المصادر التي تستمدان منها ، فردياً أو بصورة مشتركة ، والمحاورين المؤسسين أو أبدالهم (المنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية ووسائل الإعلام المتخصصة ووفود الدول الأعضاء والمسؤولين الدوليين) . ولذلك فهما تتحاوران مع جمهور مطلع يعتبر أكثر استعداداً للاقتناع عن طريق الحجج المقنعة من العرض الجذاب أو عمليات التبسيط التي تعتبر عرضة لتشويه الرسالة .

١٧٩ - ونظراً لأن النصوص المكتوبة هي أفضل وسيلة لنقل هذه المواد ، فليعن من اليسير رسم خط فاصل بين الأنشطة الإعلامية التي تقوم بها إدارة شؤون الإعلام والأنشطة التي تقوم بها هاتان المنظمتان . وينبغي أن ينطأ بهاتين المنظمتين ، حضرا ، مسؤولة الوثائق المكتوبة والكراسات والمنشورات الدورية ، ولذلك ، ينبع ألا تدرج النواتج المماثلة في البرامج الفرعية لإدارة شؤون الإعلام .

١٨٠ - ولا ينبغي أن تقوم إدارة شؤون الإعلام بدور في مجال المواضيع الأساسية إلا في الحالات التي يكون فيها من الضروري مواجهة قطاعات عامة من الرأي العام العالمي أو إطلاق حملات متعددة الوسائط أو الاشتراك في إنتاج وتمويل المشاريع التموذجية . وسيكون من الضروري لتحقيق هذه الأغراض اللجوء إلى وسائل الإعلام السمعية البصرية "المكتفة" التي يجب أن تتركز في إدارة شؤون الإعلام ، لأسباب مالية وتقنية واضحة .

١٨١ - ونظراً لأنه لا يمكن أن يكون هناك أي شك حول إعادة تجميع الأنشطة الإعلامية ولأنه يجب ألا يكون هناك أي اتجاه نحو الالامركزية ، فإنه ينبغي إقامة تقسيم جديد للعمل بين إدارة شؤون الإعلام وهاتين المنظمتين ، يستند إلى طبيعة المعلومات ووسائل الإعلام المستخدمة وإلى التمييز بين المواد المكتوبة والمواد السمعية - البصرية .

دال - الحالة الخاصة لمركز حقوق الإنسان

١٨٢ - إن مركز حقوق الإنسان يعني ، مثل الكيانات الأخرى التي سبقت الاشارة إليها ، بقضية أساسية . بيد أن الشخص الذي يرأسه يستفيد من ازدواجية المهام . فوكيل الأمين العام لحقوق الإنسان هو أيضاً المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف . وهذا الوضع يخلق بعض المشاكل الحساسة المتعلقة بالمرؤوسية والتشاور بالنسبة لرئيس دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف ، الذي يقدم تقاريره سواء إلى المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أو إلى ملطات إدارة شؤون الإعلام في نيويورك . والوضع

ليس بسيطاً بائي حال من الأحوال وزاده تعقيداً أن مركز حقوق الإنسان قد وجد مؤخراً أنه من الضروري تعزيز جهاز الإعلام التابع له ، على الرغم من أن هذا يعني المخاطرة بـ بعض الإزدواج في الانتاج الإعلامي وبعضاً المخاطرة المكلفة مالياً .

١٨٣ - ومركز حقوق الإنسان ، ومقره جنيف ، مسؤول عن مركزية أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان . ولهذا الغرض فإنه يجري دراسات وبحوث ، ويضع تقارير ويتخذ كل التدابير اللازمة المتعلقة بحقوق الإنسان . والمهام الإعلامية للمركز نوعان . فهو يقوم ، في المقام الأول ، بجمع ونشر المعلومات ، وإعداد الكتب و والمراجع الخبرارية والدوريات ، وكذلك الوثائق الأخرى ، في ميدان فيه من الفشل أكثر مما فيه من النجاح . والمركز يضطلع أيضاً بالاتصال المعتمد مع المنظمات غير الحكومية والوكالات ووسائل الإعلام الأخرى .

١٨٤ - وقد اضطلع بعملية لإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان ، في أوائل عام ١٩٨٨ ، بهدف تعزيز التعاون مع مجتمع حقوق الإنسان ، المكون من مجموعة كبيرة من المراكز المستهدفة ومراكز التوصيل ، والمساعدين والمحاورين (المنظمات غير الحكومية ، والدوائر الأكademية والجامعية ، ووسائل الإعلام وجميع المؤسسات الأخرى المعنية) . وأنشئ في المركز في ذلك الوقت قسم جديد للعلاقات الخارجية والمنشورات والتوصيات . وهذا القسم مسؤول عن تنسيق الأنشطة المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهي أنشطة تهدف إلى زيادة معرفة وفهم المبادئ الواردة في الإعلان . وسيضطلع القسم أيضاً بمهام إعلامية وتحقيقية في مجال حقوق الإنسان .

١٨٥ - وتشير قضية حقوق الإنسان طلباً من الصحافة بحجم كبير . ويشكل تقديم المعلومات استجابة لهذا الطلب نحو ٦٠ في المائة من الناتج الإعلامي المقدم في مكتب جنيف وفي الأمم المتحدة . وتحتل دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف ، لذلك ، موقعاً يتناسب معه استراتيجي على وجه الخصوص بما أنه ليس للمركز أو إدارة شؤون الإعلام في جنيف أي احتكار في مجال نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان .

١٨٦ - دائرة الأمم المتحدة للإعلام تملك ، بوصفها دائرة خارجية لإدارة شؤون الإعلام وتشكل في حد ذاتها إدارة شؤون إعلام صغيرة ، الولاية والموارد والخبرة المطلوبة لمعالجة هذا الموضوع ، وبإمكان دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف ، بوصفها أحد أقسام مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، أن تعمل فقط في تعاون وثيق مع المركز وتعتمد عملياته في قطاع حقوق الإنسان على المركز في أكثر من نصف أنشطته "الصحفية" وفيما يتراوح بين ٣٠ في المائة و ٤٠ في المائة من خدماته ومنتجاته الأخرى .

١٨٧ - وبتعزيز مركز حقوق الانسان ، بوصفه مركز تنسيق للمعلومات الاممية ، مبعوث وكيل الامين العام / المدير العام الى إيجاد فهم متزايد وأكمل لمفهوم حقوق الانسان وللإجراءات التي تتخذها الامم المتحدة لتعزيزها . وسعى أيضا الى الاستجابة لمنطلب اعرب عنه وكالات الصحافة المتخصصة . وقد أعربت هذه الوكالات عن رغبتها في أن تكون على اتصال بالمسؤولين المعنيين بالأنشطة اليومية للمركز ، القادر على تقديم صورة مستكملة بشكل مستمر للعمل المنجز والاستراتيجيات المنفذة .

١٨٨ - وحيث لجنة حقوق الانسان في قرارها ٧٤/١٩٨٨ على تنسيق انشطة قسم العلاقات الخارجية التابع للمركز تنسيقا وشيقا مع انشطة إدارة شؤون الاعلام ، ولكنها لم تشر الى كيفية تقسيم المسؤوليات بين دائرة الامم المتحدة للاعلام وقسم العلاقات الخارجية التابع للمركز . بيد أن قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨ وال الصادر بشأن "تطوير الاعتناء الاعلامية في ميدان حقوق الانسان" وقرار لجنة حقوق الانسان المؤرخ في ٧ آذار / مارس ١٩٨٩ ألقيا مؤخرا الضوء على الوضع . وتشير الفقرتان ٩ و ١٠ من قرار الجمعية العامة أنه فيما يتعلق بالحملة الاعلامية العالمية بشأن حقوق الانسان ، ينسق مركز حقوق الانسان "الأنشطة الفنية" ، بينما تنسق إدارة شؤون الاعلام "الأنشطة الاعلامية" . ويشير قرار لجنة حقوق الانسان الى "الدور الرئيسي الذي عهد به الى إدارة شؤون الاعلام في ميدان اختصاصها" والى الحاجة الى استخدام الكامل لشبكة مراكز الامم المتحدة للاعلام في نشر المعلومات في البلدان والمناطق ،

١٨٩ - وبالنسبة للعلاقات المتلازمة والمستمرة القائمة بين دائرة الامم المتحدة للاعلام ومركز حقوق الانسان ، من ناحية ، والصحافة ، من ناحية أخرى ، فإنه يتبعين إجراء تمييز عملي . ويتعين أن يكون مدير دائرة الامم المتحدة للاعلام ، أو القائم بعمله ، مسؤولا عن العمل كمتحدث رسمي في المؤتمرات الصحفية ، وبالنسبة لمراكز الصحفية والبيانات الصحفية ، وذلك فيما يتعلق بالمعلومات الروتينية المتعلقة بحقوق الانسان ، وبصفة خاصة خلال دورات لجنة حقوق الانسان . ويشبه أن يكون رئيس قسم العلاقات الخارجية التابع للمركز مسؤولا عن العمل كموظفي محتوى وكمسودة رسمي ، أحيانا ، عندتناول القضايا الفنية أو شرح الوثائق التي لها طابع تقنی . وسيكون من المستصوب أيضا أن يلحق أحد موظفي دائرة الامم المتحدة للاعلام ، بصورة غير رسمية ، ببعض اجتماعات رؤساء اقسام المركز ، للمساعدة في وضع برامج اعلامية لإدارة شؤون الاعلام تتعلق بحقوق الانسان .

١٩٠ - ويحتاج الصحفيون وممثلو الدول الأعضاء في جميع الأوقات إلى الوصول إلى مصدر تكون فائدته الرئيسية هي قدرته على تقديم معلومات يومية بانتظام ، ويجب أن تتولى هذه المهمة دائرة الأمم المتحدة للإعلام ، بيد أنه إذا كان الممثلون الوطنيون أو المعلقون المتخصصون أو الباحثون أو ممثلو المنظمات غير الحكومية يرغبون في الحصول على معلومات خاصة عن إحدى مسائل حقوق الإنسان فإنه يتبع عليهم اللجوء إلى وحدة متخصصة معنية بموضوع حقوق الإنسان ، ويتعين على قسم العلاقات الخارجية التابع للمركز أن يفي بهذا الطلب .

١٩١ - واضح أن الدعم التقني والسوقي الذي تقدمه إدارة شؤون الإعلام له أهمية أساسية بالنسبة للمركز وذلك فيما يتعلق بالتفطية السمعية - البصرية . بيد أن هناك حاجة إلى بعض الإيضاح في حالة المادة المكتوبة إذا ما أريد تجنب حدوث ازدواج . ومنذ عام ١٩٨٨ ، أخذ المركز في إصدار "صحف وقائع" و "رسائل إخبارية" غير منتظمة . وإذا أريد تحقيق رغبة وكيل الأمين العام في إنتاج معلومات مفيدة تتعلق بموضوع حقوق الإنسان فإنه يتبع منحه مسؤولية إنتاج جميع المواد المكتوبة ، فيما عدا البيانات الصحفية ، التي هي من مسؤولية دائرة الأمم المتحدة للإعلام ، حتى إذا كان هذا يعني إجراء بعض التغييرات في الميزانية وإعادة تخصيص لبعض الموارد بين المركز وإدارة شؤون الإعلام .

١٩٢ - وتضم البرامج الفرعية لإدارة شؤون الإعلام (A/C.5/43/1/Rev.1) على إصدار ، في جملة أمور ، طلبات جديدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وမيشاڭ حقوق الإنسان ، ومجموعة وثائق عن الذكرى السنوية الأربعين لإصدار الإعلان ، والطبعات الروسية والصينية والعربية من هذه الوثائق ، وطبعة جديدة بالإنكليزية لكتاب "الأمم المتحدة وحقوق الإنسان" . وبالإضافة لهذه المنتجات الإعلامية ، التي تدخل في الواقع في نطاق اختصاص مركز حقوق الإنسان ، فإن إدارة شؤون الإعلام تصدر باللغتين الإنكليزية والفرنسية ، من أجل وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية في جنيف ، نشرة فصلية تقدم معلومات عن الدورات المقبلة ونشرات حديثة تتعلق بحقوق الإنسان . ويجب على إدارة شؤون الإعلام أن تشاور مع مركز حقوق الإنسان ، من خلال دائرة شؤون الإعلام في جنيف وشعبة مراكز الإعلام ، بهدف تجنب الازدواج المكلف إلى حد ما .

هـ - التمييز والتقطيع الجديد للمؤلييات

١٩٣ - سيكون من المستحب صراحة الاعتراف بأن نشر المعلومات عن حقوق الإنسان بالوسائل السمعية - البصرية هو المسؤولية الخامسة لإدارة شؤون الإعلام ، التي تعتبر وحدها الجهة القادرة على توفير التسهيلات والخبرة الضرورية في هذا الميدان . بيد أنه

ينبغي أيضاً توضيح أنه في مجال انتاج المواد المكتوبة (الاعمال المرجعية ، والمواد المطبوعة أو المعاد طبعها ، والكتيبات ، والدوريات ، و "الرسائل الاخبارية" ، والوثائق والمنشورات ، وصيغ الوقائع والملفات) فإن مركز حقوق الانسان ، شأنه شأن الهيئات الأخرى ذات المسؤولية المتعلقة بالمسائل الفنية ، سيكون له اختصاص خالص وسيتعين على إدارة شؤون الاعلام لذلك أن تستبعد من ميزانيتها كل النفقات المتعلقة بمنتجات ذات طبيعة مماثلة .

١٩٤ - وفيما يتعلق بعمليات هذه المواد المكتوبة ، وبصفة خاصة على مراكز الأمم المتحدة للاعلام ، ينبع إبرام اتفاقيات مخصصة بين إدارة شؤون الاعلام والهيئات المعنية ، بهدف تقاسم تكاليف النقل وكفالة التوزيع بطريقة تضمن إيلاء المزيد من الاهتمام لنوعية المستعملين النهائيين وتنوعهم وعدهم ، وحتى في بعض الأحيان وجودهم . وتعد مشكلة التعميم الزائد والمخزون غير المستعمل والت تخزين الطويل الأجل مسألة تثير قلق جميع شعب إدارة شؤون الاعلام ، وبصفة خاصة في حالة المواد المكتوبة التي تنتجها هيئات المعنية بالقضايا الأساسية . ولا تترك المشاهدات الأخيرة في مراكز الأمم المتحدة للاعلام ذات الأحجام المختلفة وفي المناطق المختلفة أدنى شأناً في هذا الصدد .

١٩٥ - وينبغي أن يكون توزيع المنتجات بين إدارة شؤون الاعلام والهيئات المختلفة بالأمانة العامة المسؤولة عن القضايا الأساسية توزيعاً واقعياً أكثر مما يكون توزيعاً رشيداً وذلك على حسب وسائل الاتصال الخاصة المعنية . بيد أنه لا ينبع أن يكون للتوصية ٣٧ التأثير غير المرغوب فيه على هيئات الرئيسية المهددة بإعادة التنظيم المتمثل في تعزيز جهازها الاعلامي نتيجة لذلك وتقديم المزيد من المنتجات الاعلامية إلى سوق الرأي العام العالمي الحالي رغم أنه متاخر .

١٩٦ - وهناك خطير حقيقي من حدوث هذا وينبغي أن يشجع المثال التالي على التفكير المفيد . وكما هو معروف على نطاق واسع ، تعتبر نشرة "ندوة التنمية" ، بطبعاتها الإسبانية والإنكليزية والفرنسية ، منشوراً شهرياً هاماً للأمم المتحدة . ولا يستطيع أحد أن يذكر الشعبية والسمعة اللتين اكتسبتهما هذه النشرة في صفوف الجمهور العادي وفي صفوف المتلقين المستهدفين الطبيعيين (المنظمات غير الحكومية ، والمسؤولون الحكوميون ، ووسائل الاعلام والدوائر الجامعية ودوائر الاعمال التجارية) . وتضطلع نشرة "الاعمال التجارية في مجال التنمية" ، التي تكملها وتباع عن طريق الاشتراك ، دوراً مماثلاً مفيداً عن طريق تقديم معلومات ذات صلة عن الامكانيات الاقتصادية والتجارية التي خلقتها القروض والاعانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والوكالات الانمائية .

١٩٧ - ولذلك يبدو أن القرار الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس ١٩٨٨ بالبدء في نشرة دورية جديدة يشير التساؤل إلى حد ما . وأوضح مقال افتتاحي وقعه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتضمنه العدد الأول من هذه الدورية الشهرية المسماة "التنمية العالمية" ، أسباب إقامة هذا المشروع ، ويتمثل الفرض من هذا المنشور في إبراز منجزات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتقديم "قصص نجاح" عديدة وتبرير استخدام الأموال الهائلة بواسطة إدارة البرنامج . والدورية الشهرية تخطاب بصفة محددة صانعي القرارات والمدرسين والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ، وهي تهدف إلى التهوش بمعارفهم بالنسبة لغاية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وكيفية أدائه لعمله وأسباب قيامه بهذا العمل .

١٩٨ - وذكر النص المعتمد في عام ١٩٤٦ الذي أنشأ الأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة أنه ينبع لا تكون هناك "دعائية" . ويمكن أن نفترض من هذا أن أي نشاط يميل نحو الإفراط في إطار أحد هيئات الأمم المتحدة هو أحد أشكال الدعاية وينبع على ذلك حظره . وكان في الامكان اتخاذ موقف أكثر اتساماً بالتوفيق إذا كانت "ندوة التنمية" غير موجودة ولكن بما أن نشر هذه الدورية الشهرية لا يزال مستمراً ولم تشر مسألة وقفها فإنه يتسع اختيار بين هذين المنشورين ، مع قيام الأمين العام بدور الحكم . وهذه ، على أي حال ، حالة واضحة للازدواجية والمنافسة التي تعتبر ، في الاطار الحالي لقيود الميزانية ، غير مقبولة بالمرة .

استنتاجات عامة

١٩٩ - ذكر أن اصلاح إدارة شؤون الاعلام ، الذي بدأ في عام ١٩٨٧ ، له غاية ثلاثة : ترشيد الجهاز ، وجعل الأنشطة أكثر فعالية ، وإلغاء الطابع الاحترافي على المهام . وكانت الأهداف واضحة : تنسيق النهج المتبع إزاء القضايا الهامة التي تواجه الأمم المتحدة وتنسيق عرضها ، وتحسين نوعية ووضوح خدمات ومنتجات وسائل الاعلام ، ونشرها بمزيد من السرعة بطريقة هادفة تتسم بمزيد من الجدية والتعرف على الجماهير بمزيد من الدقة واجراء تقييم أصح لأثر البرامج .

٢٠٠ - وطلب من موظفي إدارة شؤون الاعلام أيضاً أن يتخدوا وجهة نظر جماعية وأن يشكلوا أسرة متGANسة . وكان المفهوم أن النقد والتحسين ممكنان دائماً ولو أن كفاءة الجهاز الناتج عن الاصلاح ستكون على مستوى المسؤولين عن تنفيذه . ويعتمد النجاح على تصميم المسؤولين في الادارة على أن يشاركون بأنفسهم في هذه المهمة وعلى نوعية القيادة الجديدة .

٢٠١ - وقد استمر هذا المشروع لفترة طويلة بما يكفي لتقدير قيمة الشكل الجديد لتنظيم ادارة شؤون الاعلام . وكان المبدأ الذي يرتكز عليه الاصلاح الجديد هو الترابط . بيد أن السؤال المطروح الان هو : ألم يترتب على هذا الاصلاح ، الى حد ما ، الاستعاضة عن شكل من اشكال انعدام الترابط بشكل آخر ؟ والا يجري على نحو يتسم بعدم الكفاءة ، مثلما حدث في ظل النظام السابق ، تلبية الحاجة الى التنسيق التي جرى التشديد عليها بصورة صحيحة ؟ فعل مثيل المثال ، اعرب مثل إحدى الدول الاعضاء في لجنة رئيسية عن القلق بشأن مساوئ هيكل يمكن أن يعتبر معقدا وغير ملائم كالهيكل السابق ، اذا لم يكن أكثر تكلفة منه (GA/SPC/1904) .

٢٠٢ - ومن البداية كان إصلاح ادارة شؤون الاعلام موضع نقد ونداء للقلق الذي أعرب عنه داخل الادارة وفي الامانة العامة عموما . وسوف نتطرق أدناه الى مسألة وجود مبرر للنقد وللمخاوف من عدمه . فان مجرد الاعراب عن الاستهجان مسبقا او التعبير عن المخاوف السابقة لاوانها لا يكفي . ومن الضروري أن تميز بين الشكوك والواقع وبين التحفظات الفكرية التي يمكن تفسيرها بدرجات متباينة من التهور المتحيز والتعبير العام عن المقادم والمثل العليا .

٢٠٣ - وقد رأى البعض أنه من المناسب أن تتخذ العبارة التي دأب رئيس ادارة شؤون الاعلام على تكرارها ، ومفادها أن زيادة اللجوء الى الموارد الخارجية عن الميزانية لتمويل مشاريع معينة أمر ينبغي القيام به ، كذرية لاتهامه بالتخبط لتحويل إحدى ادارات الامانة العامة الى مشروع تجاري . وهذا الاتهام يتتجاهل أن توجيه نداء للحصول على أموال من خارج الميزانية لا يتعارض مع ادارة خدمة جماهيرية دولية . كما أن هذا الاتهام لا يشير الى أنه يمكن التوفيق تماما بين هذا اللجوء وبين مراعاة الاولويات المحددة في قطاع الاعمالية .

٢٠٤ - إن دمج موارد ادارة شؤون الاعلام وموارد المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع مشتركة ، وفكرة استكشاف امكانيات تمويل انشطة محلية بالاتفاق والتعاون مع مراكز الامم المتحدة للاعلام ، والاستخدام المتزايد للتمويل المشترك ، هي أمور لا يمكن الاعتراض عليها بآية حال من حيث المبدأ . فإذا وافقت مؤسسة خاصة أو شركة لانتاج الافلام على أن تشارك ، بالاتصال مع ادارة شؤون الاعلام ، في رعاية عقد حلقة درامية دولية عن السلم العالمي أو انتاج فيلم عن المشاكل الاقتصادية لافريقيا أو إذا ساهمت الحكومات ، مباشرة في خلاف ذلك ، في تمويل انشطة بعض مراكز الامم المتحدة للاعلام فيإن هناك بالتأكيدفائدة ما يمكن جديها . وإذا كانت إحدى الشركات الاوروبية المشهورة تجهز مرشدي جولات الامم المتحدة مقابل بعض الامتيازات الاعلانية فلا ينبغي لهذا أن يشير السخط الذي لا يمكن اعتباره أكثر من شعور مقطوع .

٢٠٥ - وعلاوة على ذلك ، تصر الميزانية البرنامجية المنقحة لادارة شؤون الاعلام لفتره السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، بصورة محددة ، على انه "كوسيلة لتشجيع إمكانية الوصول الى اوساط اكبر عددا ، فيان الادارة ستبحث ، حيشما يكون ذلك مناسبا ، عن الدعم الخارجي لاستكمال مواردها الخاصة" (A/43/16) . وتحقيقا لهذه الغاية ، يتضمن اتفاقا نموذجيا يضمن ان يكون محتوى وغرض المواد والمشاريع التي ستمول متبعين مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة .

٢٠٦ - كما ستبدل الادارة قصاري جهدها ، حسب الاقتضاء والى الحد الممكن ، من أجل كفالة ان تكون الانشطة ذاتية التمويل . ويؤدي الحجم الكبير نسبيا لتكاليف النفقات العامة وعدم مراعاة تكاليف الموظفين الى تخفيف حصة الموارد التي يمكن تخصيمها للأنشطة الاعلامية . اما اللجوء الى التمويل الخارجي والتمويل المشترك فهو السبيل الوحيد الذي يمكن ان يوفر للنظام بعث المرونة ويسريح له مجالا كافيا للمناورة .

٢٠٧ - ومن المسلم به ان التمويل المشترك والتمويل الخارجي غير مقبولين إلا اذا كانت الانشطة المملوكة بهذه الطريقة تتسمى مع البرامج والابلويات المنوطه بادارة شؤون الاعلام . ولذا فيان الشيء الوحيد الذي يمكن انتقاده هو قبول اموال من خارج الميزانية لمشاريع ي يؤدي تنفيذها الى إفساد الخطط العامة للادارة . إن التكفل بمشروع ما لن يؤدي الى تنفيذه ، بل بالاخرى سيمكن ادراج هذا المشروع في برنامج ادارة شؤون الاعلام من التكفل بهذا المشروع .

٢٠٨ - وللحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة الحرية في ان توافق على الاشتراك في تنفيذ أحد المشاريع التي تقررها ادارة شؤون الاعلام او ان ترفض ذلك ، ولكن ليس لايها الحرية في "بيع" مشروع خاص تحت علم الامم المتحدة او تحت "عباءة" ادارة شؤون الاعلام . ومن الواقع أيضا ان الانتقاء الدقيق للمؤسسات والهيئات يتضمن انة يساعد في تجنب أي تعاون تكون آثاره عرضة للشبهة او الشك . ولكي يعمل النظام على نحو مليم ، يكفي اتخاذ احتياطات معينة والتعرف على اي اندفاع في الاتجاه الخاطئ .

٢٠٩ - ولا يوجد صبرر للانتقاد الموجه الذي يزعم ان نهجا موجها نحو التجارة او الاعلان قد اتبع عند اصلاح ادارة شؤون الاعلام . فهذه التهم لا تستند إلا على جهل او عدم تفهم لجهاز ووكالات العلاقات العامة الحديثة . ولا يجب الخلط بين العلاقات العامة والعلاقات الصحفية او مع الترويج الذاتي لادارة شؤون الاعلام ومنتجاتها . فالعلاقات العامة ، كما تستخدمها الحكومات والمؤسسات الخاصة حاليا في البلدان الصناعية بغية

تحسين نقل صورتها ، تتضمن أسلوب ومهارات لا توجد لدى موظفي الأمم المتحدة ولكن تمارسها وكالات وخبراء استشاريون متخصصون في بلدان معينة وأنواع من المنظمات والمواضيع .

٢١٠ - وينبغي أن ينصب انتقاد الاصلاح على نقطة أخرى . إن أسلوب التمويل من خارج الميزانية التي يرتكز عليها الاصلاح أو الأسلوب الذي يبدو أنها تتجاوز حدود الإعلان الحقيقة ليست مدعاة للإسثناء بل أن ما يجب تحديه هو زعم المحترفين في مجال وسائل الإعلام الذين اعتقدوا أنه يمكن الاطلاع بـإعادة تنظيم إدارة شؤون الإعلام دون أي لـاء اعتبار واف للبيئة الادارية والاطار السياسي لمنظمة الأمم المتحدة .

٢١١ - وكان هناك داخل لجنة الإعلام دائمًا اختلاف في الرأي بين الأعضاء الذين يحبذون تقييداً تقييدياً لمسؤوليات إدارة شؤون الإعلام وأولئك الذين يرون أن لـادارة دوراً أوسع نطاقاً تقوم به . ولعل الخطأ كان يكمن في التفكير بأنه يوجد قدر من الاحتراز في مجال وسائل الإعلام يمكن التغلب على هذه الخلافات وتسوية التناقضات التي ، مهما حاولت عمليات الاصلاح ، ستؤثر دائمًا على الممارسة الادارية لإدارة شؤون الإعلام والهيكل الاداري الذي تعمل في اطاره .

٢١٢ - ولا يمكن للاحتراز في مجال وسائل الإعلام أن يقضي على التوترات التي لا يمكن لإدارة شؤون الإعلام أن تأمل إلا في معالجتها أو التحكم فيها . وكلما قللت الإدارة من أهمية القيود التي تؤثر على إدارة أي تغيير والأخذ به في وكالة دولية كلما ازدادت الصعوبة التي تواجهها في الإشراف والحفاظ على التوازنات غير المستقرة والحلول الوسط التي جرى التوصل إليها عن طريق التفاوض . وعندما تطبق في الوقت ذاته أسلوب لتخفيف الموظفين هي ذاتها موضع احتجاج في إمكان الاحتراز في مجال وسائل الإعلام لن يؤدي إلا إلى خلق مناخ غير مؤات لتنفيذ اصلاح جهاز الادارة .

٢١٣ - إن إعادة تنظيم إدارة شؤون الإعلام طبقاً للتوصية ٣٧ من توصيات فريق الخبراء عملية مستقلة عن تخفيف أعداد الموظفين المطلوب في التوصية ١٥ . بيد أن هاتين العمليتين المتلازمتين والمتناقضتين لا يمكن إلا أن تتدخل الواحدة منها مع الأخرى . وفي الوقت الذي أعرب فيه موظفو الادارة عن ترحيبهم بالاصلاح فإنهم مزعان ما أصيروا بالقلق ليس فقط بشأن الالتزام العام بتخفيف عدد الموظفين بل أيضاً بالطريقة التي كان من المقرر اتباعها لتنفيذ هذا التخفيف . وأشار مـؤـال حول امكانية انحراف الاصلاح وانحيازه إلى حد ما بسبب التخفيضات في الموظفين . بل كان هناك مزيد من القلق خشية

ان تأخذ إعادة تنظيم ادارة شؤون الاعلام والعدد المتزايد من المناصب العليا في اعتبار أكثر مما ينبغي المناصب التي كان يتقلها بعض المسؤولين القدام وال الحاجة الى تكييف الهيكل التنظيمي وفقاً لذلك .

٢٤ - ودعت التوصية ١٥ لفريق الخبراء الى تخفيض العدد الكلي للوظائف المدرجة في الميزانية العادلة بنسبة ١٥ في المائة في غضون ثلاثة سنوات . وأكملت التوصية أيضاً على الحاجة المستمرة الى تعين موظفين جدد في رتب المبتدئين في الفئة الفنية لضمان وجود هيكل قوي للأمانة العامة . وذكرت أنه لا ينبغي أن ينخفض عدد الموظفين المعينين برتب ف - ١ و ف - ٢ الى أدنى من متوسط عدد المعينين خلال الأعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . ويبدو أن رئيس ادارة شؤون الاعلام لم يلتزم إلا جزئياً بهذه التوصية ، وفي الوقت الذي روعيت فيه النسبة المئوية للتوصيات فإن اقتراحاته لتخفيض الموظفين كانت ت نحو الى أن تؤثر على وظائف المبتدئين أكثر من وظائف المستويات العليا .

٢٥ - وقد عالجت التغييرات التي أدخلها فريق استعراض الوظائف هذه الحالة الى حد ما . ورفق الفريق المقترنات المقدمة في اطار الباب ٣٧ من الميزانية العادلة التي أشارت تأثيراً خطيراً على وظائف المبتدئين ، وتكتفى الفريق بتنزيل وظائف معينة برتبة مد - ١ الى رتبة ف - ٥ . ومع هذا ، فقد أخذ بنظام لإعادة تعين الموظفين السابقين لادارة شؤون الاعلام ي يبدو أنه يحيد كثيراً عن اجراءات التعين والترقية السارية في الأمم المتحدة .

٢٦ - ومع هذا ، فإن التغييرات التي ساعد عليها اصلاح عام ١٩٨٧ أتاحت فرصة للتفكير في أساليب ومقاصد ادارة شؤون الاعلام وكانت لها قيمتها . فقد ساعت على توفير وجهة نظر أفضل داخل الأمم المتحدة ازاء مشاكل معينة حتى ولو لم تيسر حلها . بيد أنه لاحراز المزيد من التقدم الكبير سيلزم اجراء استعراض مبكر لهيكل تنظيمي ونظام اداري لا ي يبدو أنه فعال جداً .

٢٧ - ولا يبدو أن الجهاز الاداري الجديد لادارة شؤون الاعلام أكثر كفاءة من سابقه . لانه لا يلبي على نحو أفضل عن الجهاز السابق الحاجة المسلم بها للتنسيق والترابط والترشيد والتيسير . ومن يمن الطالع ، أنه قد توخيت سبل جديدة لتزويد الادارة بهيكل أكثر دينامية واستراتيجية اتصال حتى ولو كانت المبادئ التي يرتكز عليها انشاء دائرة من قبيل دائرة الاتصالات وادارة المشاريع أكثر جدوى من النتيجة الفعلية .

٢١٨ - وفي ضوء هذه الاستنتاجات ، تقدم التوصيات التالية لتكون مرشداً واطاراً للتغييرات الهيكلية وعمليات إعادة التوزيع ونقل المسؤوليات والاختصاص ، وهي تبدو توصيات عملية ومفيدة إلى أقصى حد في الظروف الحالية .

التوصيات

التوصيات التالية مقتضمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة :

ال滂وصية الأولى

ينبغي ترشيد الإدارة في إدارة شؤون الإعلام ، وتمكينها من أداء عملها على نحو أكثر كفاءة عن طريق القيام بما يلي :

(أ) الغاء شعبة الاتصال باللجان والخدمات الإدارية لفضل الوظائف الإدارية والمالية لوحدة إدارية تقليدية عن وظائف "مكتب تنفيذي" ، التي ينبغي دائماً ، وفقاً للتوصية ٤٠ لفريق الخبراء ، ادماجها في مكتب رئيس الإدارة في وحدة مركزية ومبسطة (الفقرات ٦٩ و ٧٠ و ٧١) .

(ب) ادماج مكتب وكيل الأمين العام في المكتب التنفيذي بمورته المعدلة ، ومنحه ما يرى أنه من المفيد الاحتفاظ به من موارد وموظفي مكتب العمليات البرنامجية (الفقرتان ٧١ و ٧٢) .

(ج) إنشاء وحدة للشؤون الإدارية والمالية (الفقرة ٧٤) .

(د) إلحاق وحدة التقييم بالمكتب التنفيذي بطريقة تتيح لها الاحتفاظ باستقلالها الضروري في التقييم وأصدر الأحكام (الفقرة ٧٥) .

(هـ) توضيح دور الشخص الذي يبدو أنه يعمل بوصفه نائباً للمتحدث باسم الأمين العام ، وذلك فيما يتعلق بمسؤوليات وسلطات المدير الحالي لمركز الإعلام للأمم المتحدة في واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية) (الفقرة ٦٨) .

ال滂وصية الثانية

ينبغي أن تحظى أمانة اللجنة من جديد بمركز مستقل ذاتياً ، فهذا تقوم بدور هام في تحديد واتخاذ وتنسيق السياسات الإعلامية التي تشكل لجنة الإعلام المشتركة

للام المتحدة إطاراً ومركز تنسيق لها (الفقرات من ٨١ إلى ٩٦) ، عن طريق القيام بما يلي :

(أ) النظر في وسيلة عملية لربط أمانة اللجنة بالمكتب التنفيذي في ضوء الدور المزدوج الذي يحتفظ به والتي يضم الجانب المتعلق بالسياسة والجانب التقني (الفقرة ٨٩) .

(ب) اجراء دراسة تمهيدية بشأن انشاء وحدة استشارية داخل لجنة الإعلام المشتركة للام المتحدة ، لتساعد في تنسيق السياسات الإعلامية وفقاً لمشروع خطة العمل المقدم إلى لجنة الإعلام المشتركة للام المتحدة في دورتها الخامسة عشرة (الفقراتان ٩٥ و ٩٦) .

التوصية الثالثة

ينبغي إعادة تنظيم دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، وينبغي جعل جهازها أكثر انتاجاً ، عن طريق القيام بما يلي :

(أ) إلغاء قسم خدمات الاتصالات التابع لدائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، حسبما أوصى بذلك فريق استعراض الوظائف ، وتحويل مهامه إلى مكتب إداري جديد يوضع تحت سلطة مدير دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع (الفقرة ١١١) .

(ب) تكليف مدير دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع ، وقد تم تزويده على هذا النحو بقدر أكبر من الموارد ، بمهمة وضع البرامج وتنسيقها عن طريق الاتصال بمديري المشاريع في الأقسام المخصصة لمواضيع محددة (الفقرة ١١٢) .

(ج) توضيح العلاقات بين دائرة الاتصالات وإدارة المشاريع وشعبة انتاج المواد الإعلامية من أجل الإبقاء على الفصل الصارم والفعال بينهما فيما يتعلق بالوظائف الترويجية والانتاجية (الفقرات من ١١٣ إلى ١٢٢) .

التوصية الرابعة

ينبغي القيام بإعادة تنظيم كاملة لوظائف إدارة شؤون الإعلام وموظفي الادارة المعنيين بالنشر والشؤون الخارجية (الفقرات من ١٤٩ إلى ١٥٥) ، عن طريق القيام بما يلي :

(أ) الاستفادة عن شعبة النشر ، التي تكرر حالياً عمل شعبة مراكز الاعلام (الفقرة ١٠٥) .

(ب) الحال قسم العلاقات المؤسسية وشئون المنظمات غير الحكومية التابع لشبعة النشر بشعبة مراكز الاعلام ، ونقل وظائف دائرة نشر المعلومات التي يجري القيام بها للمنظمات غير الحكومية إلى قسم شئون المنظمات غير الحكومية (الفقرة ١٠٥ (أ) و (ب)) .

(ج) استناد وظائف دائرة نشر المعلومات ، بعد أن خفضت على هذا النحو ، إلى شعبة مراكز الاعلام ، وتوزيع هذه الوظائف ، حسب الاقتضاء ، على وحدات هذه الشعبة (الفقرة ١٠٥ (ب)) .

(د) ادماج وحدة اعتماد وسائل الاعلام والاتصال بها التابعة لشبعة النشر في مكتب المتحدث باسم الامين العام (الدائرة التنفيذية المعنية بوسائل الاعلام) (الفقرتان ١٤٠ و ١٠٥ (د)) .

(هـ) ادماج قسم الخدمات العامة في وحدة الشؤون الادارية والمالية المشار إليها في التوصية الاولى (ج) ، أو في دائرة الاتصالات وادارة المشاريع ، أو في شعبة مراكز الاعلام (الفقرتان ١٤٢ و ١٠٥ (هـ)) .

التوصية الخامسة

ينبغي أن تتفق "قدر الامكان" التوصية ٣٧ لفريق الخبراء والتي تدعو إلى ادماج جميع الانشطة الاعلامية في ادارة شئون الاعلام ؛ وينبغي اجراء استعراض آخر للمسألة "قبل عام ١٩٩٣" ، وينبغي وضع مبادئ توجيهية معينة تهدف مؤقتاً إلى ما يلي : (الفقرات من ١٥٦ إلى ١٦٥) :

(أ) الإبقاء على النظام الحالي لتوزيع الوظائف الاعلامية بين ادارة شئون الاعلام والهيئات المسؤولة عن ترويج القرارات المتعلقة بالقضايا "ذات الاولوية" (ناميبيا ، فلسطين ، الفصل العنصري) (الفقرات من ١٦٧ إلى ١٦٩) .

(ب) قصر انتاج جميع المعلومات المكتوبة على الهيئات المسؤولة عن ترويج القرارات المتعلقة بالقضايا "الاساسية" (الشركات عبر الوطنية ، نزع السلاح ، التنمية ، حقوق الانسان) واستبعاد نشر المنتجات المماثلة من البرامج الفرعية لإدارة شئون الإعلام (الفقرات ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١) .

(ج) تحديد شروط وطرق توفير المعلومات السمعية البصرية عن القضايا "الاسامية" و القضايا "ذات الاولوية" على السواء ، التي هي بل وينبغي لها ان تكون في المقام الاول مسؤولية ادارة شؤون الاعلام (الفقرة ١٧١) .

التوصية السادسة

ينبغي اللجوء الى التحكيم في مسألة المنشورين المتباذرين والمتماثلين وهم "ندوة التنمية" ، التي تنشرها ادارة شؤون الاعلام ، و "التنمية في العالم" ، التي ينشرها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، واذا ما حصلت "ندوة التنمية" على الأفضلية ، ينبغي أن تعطى أمانة اللجنة المسئولة الكاملة عنها (الفقرتان ١٩٧ و ١٩٨) .

- - - - -